الجهود والنتائج التنموية ومدى استدامتها في العراق:
مجلسي الإعمار والتخطيط 1951–1980

نسخة محدثة وموسعة

د. علي مرزا

تشرين الأول/أكتوبر 2022

المحتويـــات

أولاً: مقدمة.	1
ثانياً: مشكلة البيانات.	3
ثالثاً: مجلس الإعمار وبدائله.	6
(3–1) اقتراح إعادة مجلس الإعمار.	6
(3–2) الجهود التنموية: متوسط حصة الشخص من النفقات الاستثمارية لمناهج الإعمار والخطط التنموية 1951–1980.	9
(3–3) نتائج الجهود التنموية ومدى استدامتها: نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي ونمو حصة الشخص منهما 1951–1980.	12
(3–4) نتيجة المقارنة.	14
رابعاً: هل هناك تبرير آخر لإعادة مجلس الإعمار؟	17
خامساً: ملخص واستنتاجات.	19
الملحق (1) جـداول كليـة.	21
الملحق (2) الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي للسنتين 1951 و1952.	28
الملحق (3) القيم المضافة الإجمالية لأنشطة سلعية في الناتج غير النفطي.	32
مصادر الورقة.	35

الأشكال والجداول

الشكل (1) حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية الفعلية في فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، مقاسة بأسعار 1964.	11
الشكل (2) حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية الفعلية عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها، مقاسة بأسعار 1964.	11
الشكل (3–1) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط.	15

شبكة الاقتصاديين العراقيين
IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

الشكل (3-2) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها. 15

الشكل (4-1) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. 15

الشكل (4-2) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها. 15

الشكل (5-1) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير النفطي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. 16

الشكل (5-2) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير النفطي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها. 16

الشكل (6-1) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج غير النفطي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. 16

الشكل (6-2) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج غير النفطي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها. 16

الجدول (1) النفقات الاستثمارية الفعلية لمناهج الإعمار والخطط التنموية في العراق 1951-1980. 21

الجدول (2) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي والسكان في العراق 1951-1980. 23

الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصة الشخص منهما والمخفضات الضمنية للنواتج وإنتاج النفط الخام في العراق 1951-1980. 24

الجدول (4) الناتج المحلي الإجمالي والناتجين النفطي وغير النفطي والمخفضات الضمنية للنواتج وإنتاج النفط الخام في العراق: أرقام تفصيلية 1951-1980. 26

الجدول (5) الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي 1951/53-1958. 29

الجدول (6) المخفض الضمني للناتج غير النفطي والرقم القياسي لأسعار المستهلك 1951/53-1980. 31

الجدول (7) القيم المضافة الإجمالية لأنشطة سلعية في الناتج غير النفطي 1953-1980. 33

الجهود والنتائج التنموية ومدى استدامتها في العراق:
مجلسي الإعمار والتخطيط 1951–1980

نسخة محدثة وموسعة [1]

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

تُثار بين حين وآخر اقتراحات إعادة مجلس الإعمار كما كان في خمسينيات القرن الماضي، أو بشكل معدل كما في *مقترح قانون مجلس الإعمار* المحال إلى مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2019. وتُثار وتُكرر هذه الاقتراحات، أساساً، نتيجة لتواضع جهود التنمية خلال العقدين الأخيرين، كما يدل عليه انخفاض حجم الاستثمارات العامة في الميزانية الإتحادية (بدوره نتيجة لغياب تبني منظور *outlook* وخطط للتنويع الاقتصادي) والذي ساهم في عدم الابتداء بمسار لنمو مستدام *sustainable* في الناتج غير النفطي، خلال هذين العقدين. أنظر مرزا (2018، 2022). وتؤطر أسباب معظم هذه الاقتراحات إلى ما انجزه مجلس الإعمار/وزارة الإعمار خلال فترة عمله القصيرة نسبياً 1951–1958، على سبيل المثال:

(1) الدراسات والتقارير التي أُعِدَّت خلال فترة المجلس، لا سيما من قبل البنك الدولي واستشاريين وخبراء أجانب معروفين، والتي غطت البنى الأساسية التي كان العراق بحاجة ماسة أليها من طرق وجسور وري/سدود ومستشفيات ومدارس، الخ، إضافة لصناعات طاقة وغيرها من الصناعات الاستهلاكية والإنشائية، الخ، التي ساهم بها القطاع العام. ولقد امتد أفق هذه الدراسات والتقارير في ما يخص حاجة العراق المستقبلية من البنى الأساسية لعقود من الزمن.

(2) تخصيص الجزء الأكبر من عوائد تصدير النفط إلى ميزانية مجلس الإعمار. ويحتل هذا التخصيص منزلة أساسية لتبرير معظم اقتراحات إعادة تكوين مجلس الإعمار.

---

[1] اشكر د. عمر الجميلي على ملاحظاته القيمة في تعقيب على النسخة الأولى لهذه الورقة التي نُشرت بعنوان *"ملاحظات على الجهود التنموية ونتائجها لمجلسي الإعمار والتخطيط في العراق 1951–1980"*. ولقد تم نشر النسخة الأولى والتعقيب في موقع *شبكة الاقتصاديين العراقيين* في 25 تموز/يوليو و18 آب/أغسطس، 2022، على التوالي. كما أشكر د. بارق شبر على قراءته تلك النسخة وإثارة ملاحظات عليها. وأشكر المشاركين، في مجموعة قرائية *reading group* عُرِضت فيها تلك النسخة من خلال Zoom، على ملاحظاتهم القيمة. وبالإضافة إلى أخذ جانب مهم من الملاحظات بالاعتبار، بما في ذلك تناول مسألة استدامة *sustainability* النمو، فلقد أنصب التحديث/التوسيع أيضاً على استخدام سلسلة بيانات "مستمرة" للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الجارية والثابتة وكذلك في بعض جوانب تحويل قياس النفقات الاستثمارية العامة من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة؛ أنظر الفقرة *ثانياً* في المتن، أدناه.

(3) المشاريع العديدة التي نُفِّذَت خلال الفترة 1951–1958.

(4) المصداقية المهنية للعاملين في المجلس وغياب الفساد في أعماله ومشاريعه، عموماً.

(5) التوجهات الوطنية في توزيع المشاريع على كافة انحاء العراق.

(6) الخ.

وفعلاً بالرغم من الملاحظات التي أثيرت على أداء مجلس/وزارة الإعمار، اتسم مجلس/وزارة الإعمار بهذه الصفات والإنجازات. في المقابل، فأن مجلس/وزارة التخطيط الذي أعقب مجلس/وزارة الإعمار، والذي أثيرت على أداءه ملاحظات مماثلة (والتي سأشير لبعضها في ما يخص كلا المجلسين في الفقرة *ثالثاً* أدناه) كان خلال فترته، ضمن السنوات التي تغطيها هذه الورقة، يتسم بمعظم هذه الصفات والإنجازات، لا سيما المصداقية المهنية وغياب الفساد، عموماً، وتنفيذ المشاريع التنموية لتغطي كافة انحاء العراق. زيادة على ذلك، فأن الانفاق الاستثماري الفعلي، مقاساً بالأسعار الثابتة وكمتوسط حصة الشخص الواحد، في الخطط التنموية لمجلس/وزارة التخطيط تخطى حصته من الإنفاق الاستثماري الفعلي لبرامج/مناهج مجلس/وزارة الإعمار بنسب عالية، كما سيتبين في الفقرات التالية. هذا بالرغم من تخفيض نسبة العوائد النفطية المحددة/المخصصة للاستثمار العام بعد تغيير 1958 ثم إلغاءها بعد سنة 1964. وهذا الجانب الإنفاقي، وما رافقه من نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومدى استدامة *sustainability* النمو، خلال فترتي المجلسين، هي من ضمن المواضيع الرئيسة لهذه الورقة، التي سأتناولها في ما يلي من فقرات.

ومن المناسب الإشارة ابتداءً، إلى أنه نتيجة لاستخدام سلسلة بيانات "مستمرة" للسنوات 1951–1980، لا سيما للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي والمخفضات الضمنية المتعلقة بهما، حسب الأنشطة الاقتصادية، في هذه النسخة المحدثة/الموسعة، فأن النتائج المستخلصة في النسخة الأولى من هذه الورقة تم تأكيدها بثقة إحصائية أكبر وبتفصيل أوسع. من جانب آخر، تبين هذه النسخة المحدثة/الموسعة أنه بالرغم من متوسط نسب النمو العالية للناتج المحلي الإجمالي (حوالي 8% سنوياً) والناتج غير النفطي (حوالي 6%–9% سنوياً) خلال ثلاثة عقود، تغطي فترتي المجلسين، غير أن هذا النمط من النمو لم يكن مستداما *unsustainable* بسبب اعتماده، بالجانب الأساس منه، على الفورات الإنشائية، لا سيما في البنى الأساسية، من ناحية، والتصنيع الموجه، أساساً، للسوق المحلية (تعويض الاستيرادات) وليس الخارجية، من ناحية أخرى.

ومن المناسب الإشارة أيضاً إلى أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي المشار أليها لا تقتصر على السنوات 1951–1980 وإنما تمتد إلى سنة 2020. وفي هذا السياق، قبل البدء بتناول مواضيع هذه الورقة، من الضروري التعرض، في الفقرة التالية، لمسألة البيانات المتوفرة التي لا زالت تُقَيِّد تناولها والنتائج المستخلصة منها، بالرغم من تحسن المتاح منها بدرجة ملموسة في هذه النسخة.

ثانياً: مشكلة البيانات

بغية تقييم الجهود التنموية لمجلس الإعمار ومجلس التخطيط فأن من أهم البيانات المطلوبة هي التي تتعلق بالحسابات القومية، لا سيما تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (الاستثمار) والناتج المحلي الإجمالي، مقاسان بالأسعار الجارية والثابتة. ولقد تم خلال العقود الماضية تقدير مكونات الحسابات القومية هذه، في العراق، من قبل خبراء أجانب وأكاديميين عراقيين، قبل مأسسة إعدادها من قبل الأجهزة والدوائر الإحصائية الرسمية التي كان آخر شكل مؤسسي لها هو الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط، لتغطي الفترة 1951–لحد الآن.

وعندما نَشَرتُ النسخة الأولى من هذه الورقة كان اغلب هذه البيانات غير متاح في المجال العام بشكل متسق وشامل ومستمر، لا سيما للسنوات 1951–1980، وهي الفترة التي تغطيها هذه الورقة:

(1) فالموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء ينشر بيانات الحسابات القومية، فصلياً وسنويا، في نشرات *الحسابات القومية والمجموعة الإحصائية السنوية*، لتمتد السلسلة المنشورة فيه للسنوات 2002/2000 فما بعد، ولكن ليس قبل ذلك.

(2) أما بيانات البنك الدولي المنشورة على موقعه الإلكتروني في ما يتعلق بالعراق فهي تشمل بيانات الناتج المحلي الإجمالي، حسب أنشطة الناتج، مقاسة بالدينار وبالدولار، لتغطي السنوات 1960–1964 بالأسعار الجارية والسنوات 1968 لحد الوقت الحاضر (أي لحد آخر نشرة من نشرات الجهاز المركزي للإحصاء حول الحسابات القومية) بالأسعار الجارية وبأسعار 1988 ثم بأسعار 2007. مع ملاحظة أن هذه البيانات تَدمِج أنشطة النفط وباقي التعدين/المقالع والبناء/التشييد والكهرباء/الماء بنشاط واحد بحيث لا يمكن معرفة الناتج النفطي والناتج غير النفطي منها. أما بيانات تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في بيانات البنك فهي تغطي سنة 1980 فما بعد بالأسعار الجارية وسنة 2007 فما بعد، بالأسعار الثابتة. وأرقام البنك الدولي للناتج وتكوين رأس المال تطابق، عموماً، ارقام الجهاز المركزي للإحصاء المتاحة للسنوات 2002–2020.[2]

(3) منشورات للبنك المركزي العراقي، غير متاحة لحد الآن، وهي *التقارير السنوية* 1961–1963 *والنشرة الفصلية، سلسلة جديدة لسنة 1967*، تحتوي، فيما بينها، على جانب من بيانات للحسابات القومية، للسنوات 1951–1965.

---

[2] بيانات البنك الدولي عن العراق، المشار لبعض منها في المتن، يمكن تنزيلها بعدة أشكال، لا سيما بملف اكسيل، باستخدام الرابط التالي: https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart.

ولكن بعد نشر النسخة الأولى من الورقة في 25 تموز/يوليو 2022، اتيحت لي بيانات "مستمرة" للناتج المحلي الإجمالي وجانب من بيانات تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي، وكما يلي:

(1) الموقع الإحصائي التابع للأمم المتحدة *UNdata*. إذ يحتوي هذا الموقع سلسلة مستمرة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي للعراق حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات 1953–2020.[3] ويبين هذا الموقع أن مصدر هذه البيانات هي الاحصائيات الرسمية العراقية (*National Accounts Official Country Data*) لتشمل ما يلي:

(أ) البيانات بالأسعار الجارية لكامل الفترة 1953–2020.

(ب) البيانات بالأسعار الثابتة (عدة سنوات أساس) مستمرة للسنوات 1953–1991 ثم انقطاع محدود 1992–1996 وبعدها استمرار 1997–2020. وفي هذه السلسلة هناك عدد محدود جداً من السنوات يتسم بعدم وجود سنوات أساس مشتركة. ويشمل ذلك السنتين 1967 و1968 والسنتين 2006 و2007 هذا إضافة للفجوة 1992–1996. ولكن بسبب وجود تقديرات "متصلة" لهذه السنوات في مصادر أخرى أمكن سد هذه الثغرات كما هو مشروح في الجدول (4)، في الملحق (1)، والجدول (7) في الملحق (3)، أدناه، للسنوات 1953–1980.

(ج) ولكن لا تتوفر في هذه السلسلة بيانات للسنتين 1951 و1952، ولقد لجأت لاستخدام بيانات الدخل القومي الواردة في Jalal (1972)، التي تشمل هاتين السنتين، نقلاً عن البنك المركزي العراقي، ومؤشرات أخرى "لتقدير" الناتج المحلي الإجمالي لهاتين السنتين، في الملحق (2).

(د) كما لا تتوفر في هذا الموقع سلسلة مستمرة لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي على غرار الناتج المحلي الإجمالي لكامل السنوات 1953–1980.[4]

---

[3] رابط موقع الأمم المتحدة *UNdata*: http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a202. ويمكن تنزيل البيانات بعدة أشكال، لا سيما بملف اكسيل.

[4] تتوفر بيانات في موقع آخر للأمم المتحدة *unstat* عن تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية وبأسعار 2015 للسنوات 1970–2020، انظر الموقع التالي: https://unstats.un.org/unsd/snaama/CountryProfile?ccode=50. ولكن عند مقارنة هذه البيانات بالبيانات الواردة في الموقع السابق ذكره للأمم المتحدة *UNdata*، الذي أخذت منه بيانات الناتج المحلي الإجمالي لهذه النسخة المحدثة/الموسعة، يلاحظ اختلافاً كبيراً بينهما. على سبيل المثال، بلغت قيمة تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (من ضمن توزيع الناتج المحلي الإجمالي على فقرات الإنفاق) في سنة 1970 حسب *UNdata* حوالي 185 مليون دينار في الوقت الذي بلغت فيه حسب هذا الموقع الآخر للأمم المتحدة *unstat* حوالي 576 مليون دينار، وهذا فرق كبير لا يمكن تفسيره. ويتضح نفس الفرق الكبير عند المقارنة بين سنتي 1969 في هاشم وآخرون (1970) و1970 في *unstat*.

(2) التقرير/الكتاب الذي أعده د. جواد هاشم وآخرون (1970) الذي يحتوي على بيانات الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (أسعار 1964) حسب الأنشطة الاقتصادية والقطاعين العام والخاص للسنوات 1953–1969.[5] ولقد استخدمت هذه البيانات، مع مؤشرات أخرى، لغرض استكمال وتدقيق بيانات الأمم المتحدة *UNdata* بالأسعار الثابتة، لهذه السنوات، كما أشرت له في النقطة (ب)، أعلاه.

وبالنتيجة، بسبب إتاحة بيانات حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة لكامل الفترة 1951–1980، أمكن عرض مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصة الشخص منهما بشكل أكثر "دقة" في هذه النسخة المحدثة/الموسعة. ويتضمن ذلك تجنب استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمخفض ضمني لتحويل بيانات الناتج المحلي الإجمالي من القياس بالأسعار الجارية إلى الثابتة الذي تم في النسخة السابقة من الورقة. من جانب آخر متصل، في هذه النسخة المحدثة/الموسعة أيضاً، بسبب استمرار عدم إتاحة مخفض ضمني لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي لكامل هذه الفترة، استخدمت المخفض الضمني للناتج غير النفطي، لتحويل النفقات الاستثمارية الفعلية من الأسعار الجارية إلى الثابتة، متجنباً بذلك، أيضاً، استخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في التحويل، الذي تم في النسخة السابقة.[6]

---

[5] أشكر د. بارق شبر ود. عمر الجميلي على توفير هذا التقرير/الكتاب.

[6] إن أفضل وسيلة لتحويل النفقات الاستثمارية من الأسعار الجارية إلى الثابتة هو باستخدام *المخفض الضمني لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي*. ولكن بينما يتوفر هذا الرقم للسنوات 1953–1969، في جواد هاشم وآخرون (1970)، غير أنه لا يتوفر للسنوات 1970–1980. لذلك ينبغي استخدام بديل مناسب. وفي النسخة السابقة لهذه الورقة استُخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ولكن لا حظنا في تلك النسخة أن هذا الرقم يشمل إعانات يستلمها المستهلك ولا يستلمها المستثمر، من ناحية، وهو لا يشمل أسعار المواد الإنشائية ولا أسعار المكائن والمعدات المستوردة والمحلية، التي تمثل الأجزاء الأساس من تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي، من ناحية أخرى. لذلك فأن البديل الأحسن، *second best*، لغياب المخفض الضمني لتكوين رأس المال الثابت، ربما هو المخفض الضمني للناتج غير النفطي. إذ يشمل هذا المخفض تكاليف التشييد والبناء إضافة لتكاليف المعدات المحلية المستخدمة في تكوين رأس المال الثابت وكذلك تغير أسعار النقل والتخزين والاتصالات والتجارة الداخلية وغيرها من الخدمات التي تؤثر في تكاليف تكوين رأس المال الثابت. وبالرغم من عدم شموله، مباشرة، لأسعار المكان والآلات والمعدات ووسائط النقل المستوردة، فأنه يعكس بصورة غير مباشرة جانب من تكاليفها. من جانب آخر، فإن اختيار المخفض الضمني للناتج غير النفطي وليس المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي يعود إلى ان تغير أسعار تصدير النفط له تأثير كبير على المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي مما يجعله غير مناسب لاستخدامه في تحويل النفقات الاستثمارية من القياس بالأسعار الجارية إلى الثابتة. وفي ذات السياق فأن المخفض الضمني لناتج التشييد والبناء، من ضمن الناتج المحلي الإجمالي، يمثل مباشرة أسعار البناء والتشييد في تكوين رأس المال الثابت، غير أن استخدامه وحده لتحويل قياس النفقات الاستثمارية من الأسعار الجارية إلى الثابتة يتسم بالانحياز لأنه يعكس فقط أسعار جزء الانشاءات في تكوين رأس المال الثابت دون أسعار الآلات والمعدات ووسائط النقل، الخ. لذلك حتى يتاح المخفض الضمني لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي فإن المخفض الضمني للناتج غير النفطي هو وسيلة مناسبة لتحويل قياس النفقات الاستثمارية من الأسعار الجارية إلى الثابتة.

وبالرغم من هذه التعديلات المهمة، فأن النتائج والملاحظات المعروضة في هذه النسخة المحدثة/الموسعة من الورقة، تبقى تقريبية وخاضعة للتصحيح عندما تتاح بيانات مباشرة للناتج المحلي الإجمالي للسنتين 1951 و1952، وبيانات تفصيلية "مستمرة" لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي لكامل السنوات 1951–1980، بالأسعار الجارية والثابتة.

إن من دوافع إعداد هذه الورقة هو حفز الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي لنشر بيانات التقديرات المتوفرة لديهما عن الحسابات القومية بسلاسلها المختلفة وتفصيلاتها حسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الجارية والثابتة (والقطاعين العام والخاص) ابتداء من سنة 1951، بدون انقطاع، وتوفيرها للباحثين والمهتمين والمراقبين، خدمة لتحليل وتقييم أفضل لاستخلاص الدروس والعبر من التجارب التاريخية. كما تمتد الدوافع لدعوة الباحثين والمهتمين لتدقيق بيانات الحسابات القومية لهذه الفترة واستكمالها ومعالجة الفجوات وانخفاض الاتساق في بعض جوانبها، الخ، على طريق اتاحة سلاسل موثوقة ومناسبة للبحث والاستقصاء.

ثالثاً: مجلس الإعمار وبدائله

(3–1) اقتراح إعادة مجلس الإعمار

في كتابي مرزا (2018–ب) ذكرتُ ما يلي: إن *"دعوى 'احياء' مجلس الأعمار تُبَرَر بالمصداقية التي كان المجلس يتمتع بها، مقابل تواضعها في العديد من إدارات الدولة، في الوقت الحاضر. وهو ادعاء صحيح إلى حد كبير. غير إن الدعوة لإعادة تجربة مجلس الأعمار والتركيز بالذات على مجلس أعمار ليحل محل وزارة التخطيط الحالية أو يكون مؤسسة بجانبها على نفس المنوال القديم للمجلس دعوة لا تأخذ بالاعتبار العوامل التالية:*

(1) إن مجلس الإعمار كان أقرب لدائرة مشاريع عامة وليس جهة مسؤولة عن وضع و/أو تنسيق السياسة التنموية.

(2) أما الدعوة لتخصيص نسبة معينة من عوائد النفط لنفقات التنمية (على غرار 70% لمجلس الأعمار) فهي سياسة مُقَيِدة ...

(3) أما تحقيق المصداقية فيمكن أن يُنجز بخطين متوازيين. الأول هو مكافحة الفساد المستشري، والثاني تدريب وإعداد وإعطاء الحوافز لكادر مهني فني وإداري عالي الكفاءة. إن تحسين المصداقية لا ينبغي ان يقتصر فقط على مستوى الجهاز التخطيطي وإنما على مستوى الإدارة العامة ككل".[7]

مرزا (2018، ص ص 340–341).

[7] إن الإشارة في هذا الاقتباس وردت *لمجلس الإعمار* مقابل *وزارة التخطيط* وليس مقابل *مجلس/وزارة التخطيط*. ويعود السبب في ذلك إلى أن مجلس التخطيط كان قد ألغي في سنة 1987. أنظر أيضاً الفقرة *رابعاً*، أدناه.

وهنا أضيف أن هناك عامل أساس آخر قد لا يُبرر هذه الدعوى، وربما يكون هو معيار مهم للمفاضلة، وهو درجة أو حجم "الجهود التنموية" و"نتائجها" خلال فترة مجلس الإعمار مقارنة بفترة مجلس التخطيط. حيث سأبين في أدناه أن الجهود التنموية، خلال فترة مجلس التخطيط، كانت "أكبر من" ونتائجها التي تحققت، متمثلة بنسب نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصة الشخص منهما، أعلى، عموماً، عما تحقق خلال فترة مجلس الأعمار.

وبسبب الصعوبة في قياس "الجهود التنموية" لأنها تنطوي على عناصر عديدة تمتد من تفعيل سياسات متنوعة اقتصادية وغير اقتصادية وإقامة مؤسسات محابية للنمو إلى تبني برامج وخطط تنموية قصيرة وبعيدة المدى ومتابعتها وتقييمها وتحديثها، الخ، فأني سأقيس الجهود التنموية بحجم الانفاق الاستثماري الفعلي. وبالرغم من أن ذلك قد ينطوي على تبسيط، ولكنه قياساً يعكس العناصر العديدة المذكورة أعلاه. أما النتائج فسأقتصر في قياسها على نسب النمو الاقتصادي المتحققة، بسبب عدم توفر بيانات عن نتائج مهمة أخرى مثل التغير في تفاوت الدخول والثروات ودرجة الفقر، الخ، خلال فترتي المقارنة.[8]

ويكتسب حجم الإنفاق الاستثماري أهمية خاصة في هذا المجال. ويعود ذلك إلى أن واحداً من المسائل التي أحاول ابرازها في هذه الورقة هي أن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط لتمويل الاستثمار العام ليس بالضرورة هو الوسيلة الأكثر فعالية لزيادته. من جانب آخر، سأتطرق إلى مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصة الشخص منهما، التي ترتبت على إتاحة بيانات أكثر اتساقاً واستمرارية في هذه النسخة المحدثة/الموسعة، للفترتين المذكورتين، لاستخدامها، مع حجم الإنفاق الاستثماري، في المقارنة.

ومن المناسب، قبل ذلك، الإشارة إلى أن مجموعة من الملاحظات وجِّهت لأداء كل من مجلس/وزارة الإعمار ومجلس/وزارة التخطيط. وسأورد في أدناه مثالين على هذه الملاحظات:

(أ) في كتابه *"دور الحكومة في تصنيع العراق"* يبين د. فرهنك جلال أن تكوين وزارة الأعمار في 1953 عَرَّضَ بعضاً من أنشطة مجلس الإعمار لشيء من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لارتباطها بالجهاز

[8] تتوفر مؤشرات عامة عن بعض "النتائج الأخرى". على سبيل المثال، قادت إجراءات قانون "الإصلاح الزراعي" في إعادة توزيع الأراضي الزراعية إلى انخفاض التفاوت في الثروات بعد تغيير 1958. وقد تكون قادت أيضاً، في السنوات اللاحقة، إلى انخفاض التفاوت في الدخول. غير أن ما يتعلق بتوقع انخفاض تفاوت الدخول فأنه يحتاج إلى بيانات ومؤشرات للتحقق منه.

الحكومي، كما أن المركزية الزائدة في إجراءات المجلس والبرمجة التفصيلية فيه اثرا سلباً في أدائه؛ Jalal (1972, pp. 18, 19). ومع ان مجلس التخطيط الذي حل محله بعد تغيير 1958 استهدف تقليل المركزية التي كان يتسم بها مجلس الإعمار فأنه انشغل بأمور تفصيلية بعيدة عن تطوير منظور متوسط/بعيد المدى لموارد الدولة، من ناحية، وعن تطوير كوادره، والكوادر التخطيطية في الإدارة العامة عموماً، من ناحية أخرى. إضافة لذلك فإن قصر عضوية مجلس التخطيط على وزراء الحكومة أعاد عامل عدم الاستقرار السياسي (مع أن تعديل 1964 أدخل في عضويته خبراء مستقلين). من جانب آخر، فإن تحويل الموافقة على الصرف من مجلس–الأعمار/مجلس–التخطيط إلى وزارة المالية، كان أحد أسباب إعادة المركزية في قرارات الصرف التي قادت إلى تخلف الصرف على المشاريع الصناعية عن تخصيصاتها الواردة في الخطط الاقتصادية بعد عام 1958. وبالنتيجة فأن تقلقل الاستقرار السياسي والمؤسسي والإداري، لفترات ليست بالقصيرة، يعتبر من العوامل الأساسية التي لعبت دورها في تاريخ العراق منذ عام 1921 لتنعكس سلباً على الأداء الاقتصادي والتنموي فيه. Jalal (1972, Chapter II & pp. 128-131). أنظر أيضاً مرزا (2018، ص 335).

(ب) في محاضرة في نقابة الصحفيين في بغداد في آب/أغسطس 1960 أنتقد د. محمد سلمان حسن بعض الشركات الأجنبية المنفذة لمشاريع مجلس الإعمار والمستشارين الفنيين الذي كان يستخدمهم المجلس. إذ ذكر أن بعض المستشارين الذين استخدموا لتدقيق عروض الشركات المنفذة للمشاريع لم يكونوا مستقلين عن هذه الشركات مما نتج عنه تضخيم في كلف المشاريع المنفذة من قبل مجلس الإعمار. أنظر حسن (1966، ص ص 143–147).

ويبدو لي أن هذه الملاحظات حول الأداء متشابهة عموماً في ما بين مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. على ذلك، بالرغم من اهميتها غير ان تشابهها بين المجلسين يقود لنتيجة منطقية مفادها أن استخدامها كمعايير للتقييم لا يقود إلى تغليب أحدهما على الآخر من الناحية المهنية والمصداقية المالية والوطنية. لذلك في اعتقادي فإن المفاضلة تنصرف، من بين عوامل أخرى، بجزء كبير منها إلى درجة وحجم " الجهود التنموية" و"نتائجها" لكل من المجلسين.

(3-2) الجهود التنموية: متوسط حصة الشخص من النفقات الاستثمارية لمناهج الإعمار والخطط التنموية 1951-1980

تشير المؤشرات المحتسبة في هذه الورقة إلى أن حجم النفقات الاستثمارية السنوية الفعلية عند قياسها بالأسعار الثابتة حسب حصة الشخص، كانت خلال فترة مجلس/وزارة التخطيط 1959-1980 أعلى بكثير منها خلال فترة مجلس/وزارة الإعمار 1951-1958.

لنلاحظ أولاً، من الشكل (1) أدناه، أن متوسط حصة الشخص السنوية من الإنفاق الاستثماري الفعلي مقاساً بالأسعار الثابتة (لسنة 1964) خلال السنوات 1951-1958، وهي فترة نشاط مجلس/وزارة الإعمار، بلغ 5.7 دينار/شخص. في المقابل، فأن متوسط حصة الشخص السنوية، خلال فترة مجلس/وزارة التخطيط 1959-1980، بلغ 33.6 دينار/شخص. أي أن متوسط حصة الشخص السنوية خلال فترة مجلس/وزارة التخطيط بلغ حوالي ست مرات مثيله خلال فترة مجلس/وزارة الأعمار. وهذا يقود إلى استنتاج مفاده أن جانب أساس من الجهود التنموية، مقاساً بحجم الإنفاق الاستثماري العام الفعلي، كان أعلى بكثير خلال فترة مجلس التخطيط منه خلال فترة مجلس الإعمار.

وقد يثار اعتراض على هذا الاستنتاج مفاده أن نوعية الأنفاق قد تكون مختلفة بين المجلسين بحيث لا يبرر ارتفاع "كمية" الاستثمار (للشخص الواحد سنوياً) خلال فترة مجلس التخطيط هذا الاستنتاج. وفي اعتقادي فأن نوعية الأنفاق الاستثماري العام لم تختلف كثيراً من ناحية البنية الأساسية ولا من ناحية "التوجه" الأساس للمشاريع الصناعية. فالعديد من مشاريع البنية الأساسية خلال فترة مجلس التخطيط حتى أواخر سبعينيات القرن الماضي كان امتداداً لمشاريع مجلس الإعمار سواء بالاستكمال أو الإضافة. أما المشاريع الصناعية فكانت في مجال القطاع العام أكثر/أكبر في مشاريع مجلس التخطيط منها في مشاريع مجلس الإعمار، لا سيما خلال السنوات 1970-1980. ولكن أغلبها كان، كما في فترة مجلس الإعمار، موجهاً أساساً للاستهلاك المحلي (التعويض عن الاستيراد). لذلك فإن نوعية الاستثمار، عموماً، خلال فترة مجلس التخطيط لم تكن أقل منها خلال فترة مجلس الإعمار.

وفي ما يخص ربط النشاط الاستثماري العام بتحديد/تخصيص نسبة من العوائد النفطية للاستثمار العام فأن الشكل (2)، أدناه، لا يبين أن التحديد/التخصيص قاد إلى نشاط استثماري عام أعلى مقارنة بالسنوات التي ألغي فيها هذا التحديد/التخصيص. لا بل يبين أنه حينما خُفِضَت نسبة العوائد النفطية المحددة/المخصصة

للاستثمار العام فلقد رافقها ارتفاع حصة الشخص السنوية من الإنفاق الاستثماري. إذ يلاحظ من الشكل أنه حينما خُفِضَت النسبة من عوائد النفط المحددة/المخصصة للاستثمار العام من 70–100% خلال السنوات 1951–1958 إلى 50% خلال السنوات 1959–1964 فأن حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية زادت من 5.7 دينار/شخص إلى 7.5 دينار/شخص. وحين ألغيت قاعدة تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام، بعد سنة 1964، فأن حصة الشخص السنوية من الإنفاق الاستثماري العام زادت من 7.5 دينار/شخص خلال السنوات 1959–64 إلى 10.5 دينار/شخص خلال السنوات 1965–69 حتى وصلت إلى 73.8 دينار/شخص خلال السنوات 1976–1980.

بالطبع ليس هناك علاقة سببية عكسية (كما قد يُستنتج خطأً من هذا الارتباط الظاهري العكسي) بين تحديد/تخصيص نسبة معينة من عوائد النفط للاستثمار العام ومستوى حصة الشخص السنوية منه. ولكن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام ليس وحده الذي يقرر المستوى الفعلي للإنفاق الاستثماري العام، وإنما ما يقرره هي محصلة مجموعة من العوامل. ولعل في مقدمة هذه العوامل وجود برامج تنموية جدية وإدارة اقتصادية متمكنة تستهدف تطبيق هذه البرامج مع توفر التمويل ومتطلبات مهنية جيدة ومصداقية مالية ووطنية. وخلال الفترة موضوع البيانات، قادت هذه العوامل وغيرها إلى نتيجة مفادها أن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للإنفاق الاستثماري العام ليس هو العامل الحاسم. لذلك فأن اقتراح إعادة التحديد/التخصيص بحجة أن ذلك يعوض عن غياب الجهود والنظرة التنموية وغياب إدارة اقتصادية متمكنة في العراق، بغية زيادة الاستثمار، هي حجة غير مقنعة في ضوء الأداء التاريخي. وفي هذا السياق، إذا كان غياب برامج تنمية مستدامة وإدارة اقتصادية متمكنة، من ناحية، وانتشار الفساد والمحسوبية، من ناحية أخرى، قاد لضعف الإنفاق الاستثماري العام خلال العقدين الأخيرين، فأن استمرار هذه الظروف مستقبلاً سيقود أيضاً للالتفاف على قاعدة تحديد/تخصيص عوائد نفطية للاستثمار العام في الميزانية الاتحادية ومن ثم سيستمر انخفاض مستوى الانفاق الاستثماري العام الفعلي.

وبالنتيجة، بغية زيادة الجهود التنموية، ومن ضمنها الاستثمار، ينبغي العمل على بناء إدارة اقتصادية متمكنة وتبني استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة والقضاء على الفساد والمحسوبية. وإذا تحقق ذلك، يصبح من غير المهم، عندئذ، تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام، من ناحية، ولا في ما إذا كان الجهاز الذي يقود عملية التنمية هو مجلس/وزارة الإعمار أو مجلس/وزارة التخطيط أو أي هيكل مؤسسي مواتٍ للأداء التنموي السليم.

الشكل (1) حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية الفعلية
في فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، *مقاسة بأسعار 1964*

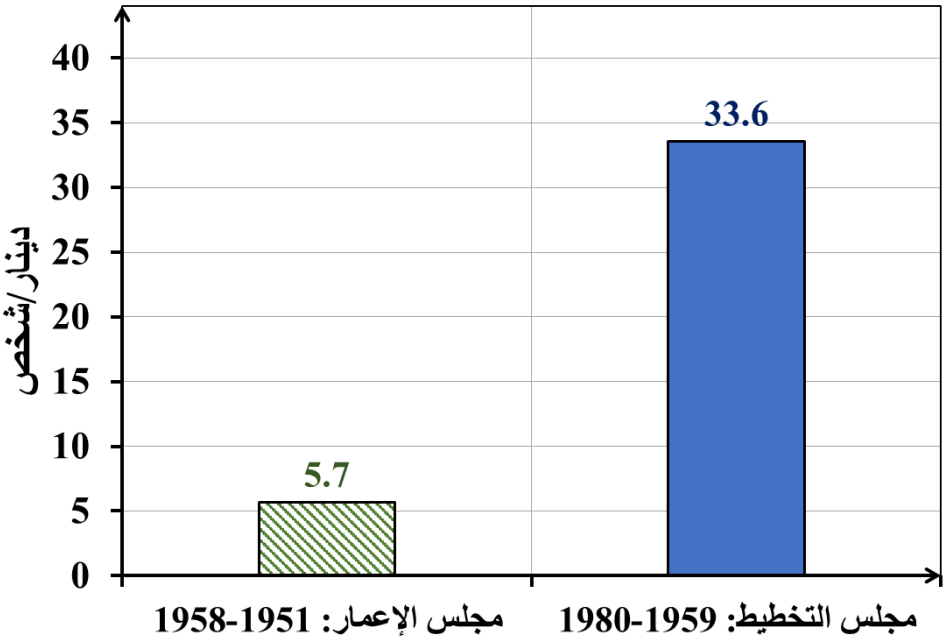

الشكل (2) حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية الفعلية
عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها، مقاسة بأسعار 1964

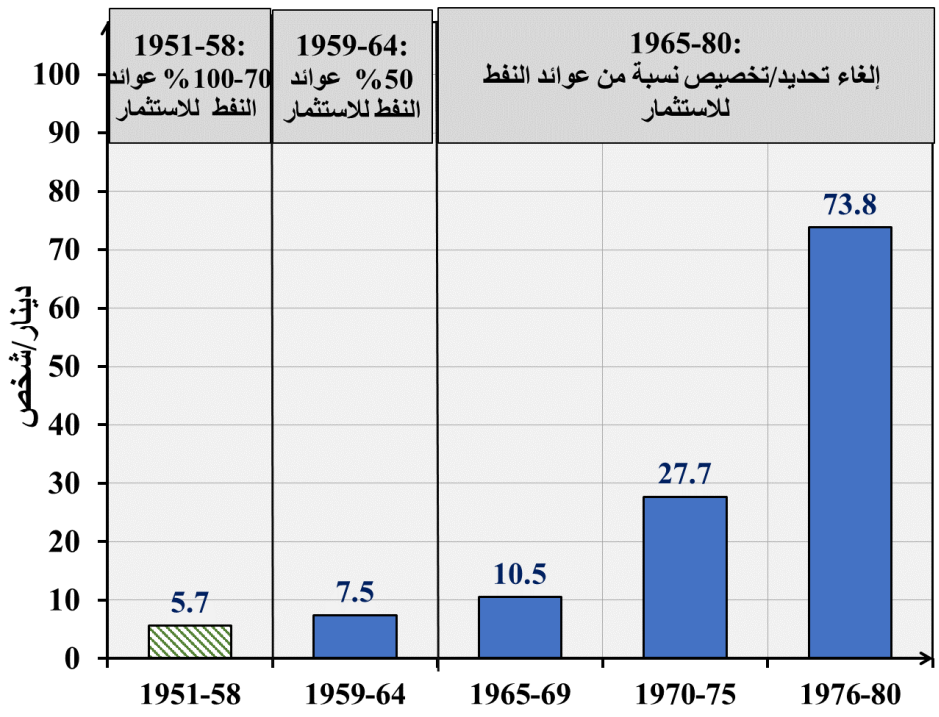

المصدر: استُخدمت بيانات الجدول (1)، في الملحق (1)، لرسم هذه الأشكال.

ملاحظة: أُنشأ مجلس الإعمار في سنة 1950 وحَدَّد قانونه رقم 23 لسنة 1950 إيراداته ب 100% من العوائد النفطية. وفي سنة 1953 خَفَّضَ قانون مجلس ووزارة الإعمار رقم 27 لسنة 1953 هذه النسبة إلى 70%؛ أنظر كچەچي (2002، ص 84).

(3-3) نتائج الجهود التنموية ومدى استدامتها: نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي ونمو حصة الشخص منهما 1951-1980

إن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (مقاساً بالأسعار الثابتة)، لا سيما الناتج غير النفطي، هي أحد المعايير المهمة لقياس نتائج الجهود التنموية. وفي هذا المجال، هناك ثلاث ملاحظات على النمو ونمطه في العراق، خلال الفترة 1951-1958، كما يلي:

(أ) إن نسبة النمو لا تتأثر بالسياسات الحكومية فقط (التي تعكس جهوداً مستَهدَفة مباشرة) وإنما أيضاً بعوامل "خارجية" أخرى كالتغيرات المناخية في ما يخص الإنتاج الزراعي وأسعار النفط في ما يخص قطاع النفط، وغيرها من العوامل. ولأهمية تغير أسعار/عوائد النفط لنلاحظ أن تأثير نمو الناتج النفطي، من ضمن نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا يتم قياسه من خلال قياس تغير الأسعار/العوائد وإنما من خلال قياس النمو "الكمي" للناتج النفطي. ولكن تغير عوائد النفط يقود لتغير "كمي" مباشر أو غير مباشر، بالاتجاه ذاته، في الأنشطة الأخرى المكونة للناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، تقود زيادة النفقات الحكومية النابعة من زيادة عوائد النفط إلى نمو "كمي" في نواتج (أي القيم المضافة الإجمالية ل) الأنشطة المختلفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالنقل والخزن والاتصالات والتجارة والتشييد، الخ، وبصورة مباشرة في نمو "ناتج" الحكومة العامة.

(ب) إن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (والناتج غير النفطي) وحصة الشخص منهما تميل للارتفاع في مراحل النمو الأولى. لذلك كان من المتوقع أن يكون متوسط نسبة النمو السنوية خلال السنوات 1951-1958 مرتفع مقارنة بالفترات اللاحقة بسبب "صغر" الناتج المحلي الإجمالي (ومن ضمنه الناتج غير النفطي) في بداية الفترة 1951-1958. غير أن النتائج أدناه، في المتوسط، لا تبين ذلك.

(ج) ارتفاع نسب النمو، خلال ثلاثة عقود تغطي فترتي المجلسين، للناتج المحلي الإجمالي (حوالي 8% سنوياً) والناتج غير النفطي (حوالي 6 - 9% سنوياً) كما سيلاحظ في أدناه، ربما بما يقارب ما حصل في أكثر الدول نمواً (على سبيل المثال، دول شرق آسيا والصين خلال سنوات نموها العالي). ويعود هذا الارتفاع، بجانب أساس منه، إلى "الفورات" الإنشائية التي رافقت مناهج وخطط التنمية إضافة لنمو النشاطات الأخرى، بما فيها تطور إنتاج الصناعات المعوضة عن الاستيرادات. إذ يلاحظ من الجدول (7) في الملحق (3) أدناه، كشاهد على "الفورات" الإنشائية، أن متوسط نسبة نمو ناتج نشاط التشييد والبناء (القيمة المضافة الإجمالية) بلغ حوالي 17% سنويا خلال فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. لا بل أنه بلغ حوالي 29% سنوياً خلال السنوات 1970-1980. ويبين نفس الجدول أن متوسط نسبة

نمو ناتج الصناعة التحويلية بلغ حوالي 11% سنويا، في الوقت الذي بلغ فيه حوالي 4% سنويا فقط في ناتج الزراعة والغابات والصيد، خلال كلا الفترتين. وبهذا فأن نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي (والناتج غير النفطي)، التي تحققت في العراق، لا تعكس مساراً لنمو مستدام *sustainable*، كونها، بجانب كبير منها، كانت نتاجاً لمشاريع استثمارية واسعة للبنى الأساسية والصناعات الموجهة للسوق المحلية المعوضة عن الاستيراد (في ما عدا الصناعات البتروكيماوية والنفطية والأسمدة) ولم تمتد بشكل أساس إلى مشاريعٍ صناعية وغير صناعية موجهة للسوق الخارجية. وتصح هذه الملاحظة على مشاريع فترة مجلس الإعمار وفترة مجلس التخطيط.

وتبين المؤشرات في الأشكال (3–1) – (6–2)، أدناه، أن متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصة الشخص منهما كانوا، في المتوسط، أعلى خلال فترة مجلس التخطيط مقارنة بفترة مجلس الإعمار، وبالتفاصيل التالية:

(1) بلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1951–1958 حوالي 7.8% سنوياً بينما بلغ حوالي 8.4% سنوياً خلال السنوات 1959–1980، الشكل (3–1). وكان متوسط نسبة النمو لحصة الشخص للفترة ذاتها متساوياً تقريباً: 5.0% و4.9%، على التوالي، الشكل (4–1).

(2) وبخصوص الناتج غير النفطي فيتبين نمطاً أكثر وقعاً. إذ بلغ متوسط نسبة نمو الناتج غير النفطي خلال السنوات 1951–1958 حوالي 6.1% سنوياً بينما بلغ حوالي 9.2% سنوياً خلال السنوات 1959–1980، الشكل (5–1). وكان متوسط نسبة النمو لحصة الشخص للفترة ذاتها 3.2% و5.7%، على التوالي، الشكل (6–1).

(3) بالرغم من تقلقل الاستقرار السياسي، لاسيما خلال السنوات 1959–63، عنه خلال السنوات 1951–58، فأن متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي كان أقل قليلاً نسبياً خلال السنوات 1959–69 مقارنة بالسنوات1951–58. أما متوسط نسبة نمو حصة الشخص منه فأنه كان أقل بهامش غير قليل. من جانب آخر، فأن متوسط نسبة نمو الناتج غير النفطي وحصة الشخص منه كانا أعلى خلال السنوات 1959–69 مقارنة بالسنوات 1951–58.

(4) مما يلاحظ على متوسط فترة مجلس التخطيط ككل أنه بالرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني خلالها مقارنة بفترة مجلس الإعمار، كما يتضح من الجدول (2) في الملحق (1)، غير أن متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي كان مساوياً تقريباً لفترة مجلس الإعمار. ولكن متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج غير النفطي كان أعلى كثيراً، في فترة مجلس التخطيط مقارنة بفترة مجلس الإعمار.

(5) في ما يخص نمو ناتجي الصناعة التحويلية والزراعة يلاحظ من الجدول (7)، في الملحق (3)، أن متوسط نسبة النمو متقارب بين فترتي المجلسين لكل من هذين النشاطين عند حوالي 11% سنويا للصناعة التحويلية وحوالي 4% سنويا للزراعة. غير أن الملفت للنظر أن متوسط نسبة النمو ***لمجموع ناتجيهما*** كان أعلى خلال فترة مجلس التخطيط (حوالي 7% سنوياً) منه خلال فترة مجلس الإعمار (حوالي 6% سنوياً).[9]

من هذه النتائج، المستندة على مؤشرات، التي لا زالت أولية، يمكن القول إن "نتائج" الجهود التنموية، ممثلة بمتوسط نسب النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصة الشخص منهما، كان خلال السنوات 1959–1980، لا سيما خلال السنوات الفرعية 1969–80، أعلى (متساوي في حالة حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي) من متوسط نسب النمو السنوية خلال السنوات 1951–1958.

(3-4) نتيجة المقارنة

نتيجة لمقارنة حجم الاستثمارات العامة (للشخص الواحد مقاسة بالأسعار الثابتة) ومتوسط نسب النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصة الشخص منهما (جميعاً مقاسة بالأسعار الثابتة)، في فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، يمكن القول أن الجهود التنموية ونتائجها كانت، عموماً، أعلى خلال فترة مجلس التخطيط 1959–1980، لا سيما 1969–80، مقارنة بفترة مجلس الإعمار 1951–1958. ولكن كما أشير له آنفاً، فأن نمط النمو في كلا الفترتين لم يكن مستداما بسبب اعتماده على الفورات الإنشائية، لا سيما في البنى الأساسية، من ناحية، والتصنيع الموجه، أساساً، للسوق المحلية (تعويض الاستيرادات) وليس الخارجية، من ناحية أخرى.

---

[9] يعود ذلك إلى أن نسبة النمو السنوية ***لمجموع ناتجي*** نشاطي الصناعة التحويلية والزراعة (القيمة المضافة الاجمالية)، في كل فترة، هي متوسط موزون لنسبتي النمو المنفردة لكل من ناتج هذين النشاطين خلال تلك الفترة. والأوزان هي الأهمية النسبية لناتج كل نشاط إلى ***مجموع الناتجين*** في "سنة البداية" لكل فترة. ولقد كان تأثير الأهمية النسبية للزراعة أعلى في سنة البداية لفترة مجلس الإعمار، في حين قلت الأهمية النسبية للزراعة وزادت الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في سنة البداية لفترة مجلس التخطيط. وبما أن نسبة النمو السنوية لناتج الصناعة التحويلية (حوالي 11%) أعلى بكثير من متوسط نسبة نمو ناتج الزراعة (حوالي 4%) فأن ارتفاع الأهمية النسبية لناتج الصناعة التحويلية قاد إلى أن تكون نسبة النمو السنوية ***لمجموع الصناعة التحويلية والزراعة*** أعلى أثناء فترة مجلس التخطيط (حوالي 7%) منها أثناء فترة مجلس الإعمار (حوالي 6%) بالرغم من تساويهما تقريباً للفترتين لكل من الصناعة التحويلية والزراعة منفردين. أنظر الجدول (7)، في الملحق (3). وربما تشابه هذه الحالة ما يطلق عليه ظاهرة *التناقض الظاهري لسمبسون Simpson's Paradox*، والذي ينصرف إلى حالة يكون فيها نمط/اتجاه تغير الكُل يختلف عن نمط /اتجاه تغير مكوناته. مع العلم أن "سنة البداية" هي السنة الأولى عند احتساب نسبة النمو السنوية من خلال مقارنة السنة الأولى والأخيرة في الفترة. أما في هذه الورقة، حيث يتم حساب نسبة النمو ***g*** من خلال المعادلة الاتجاهية الأسية، فإن "سنة البداية" هي التي "يُكَونِها" أسلوب الانحدار أثناء عملية الحساب (والتي تتعلق بالمعلمة ***A*** ، وهي أحد معلمتي *coefficients* المعادلة الاتجاهية الأسية)؛ أنظر الملاحظة (هـ) في الجدول (3)، في الملحق (1).

الشكل (3-1) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط

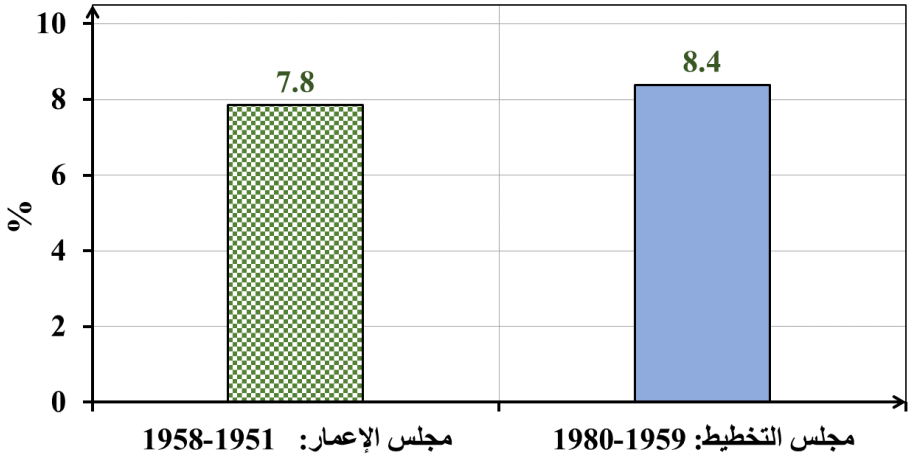

الشكل (3-2) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها

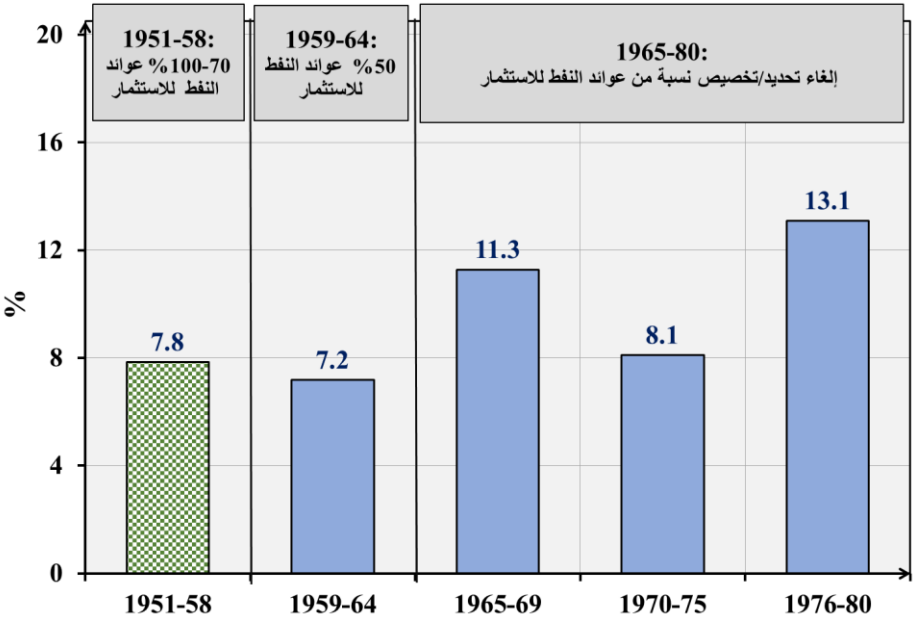

الشكل (4-1) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط

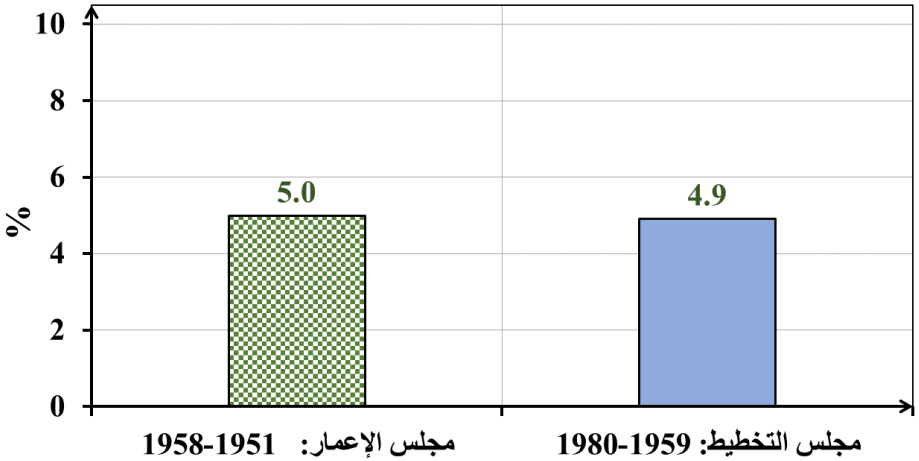

الشكل (4-2) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها

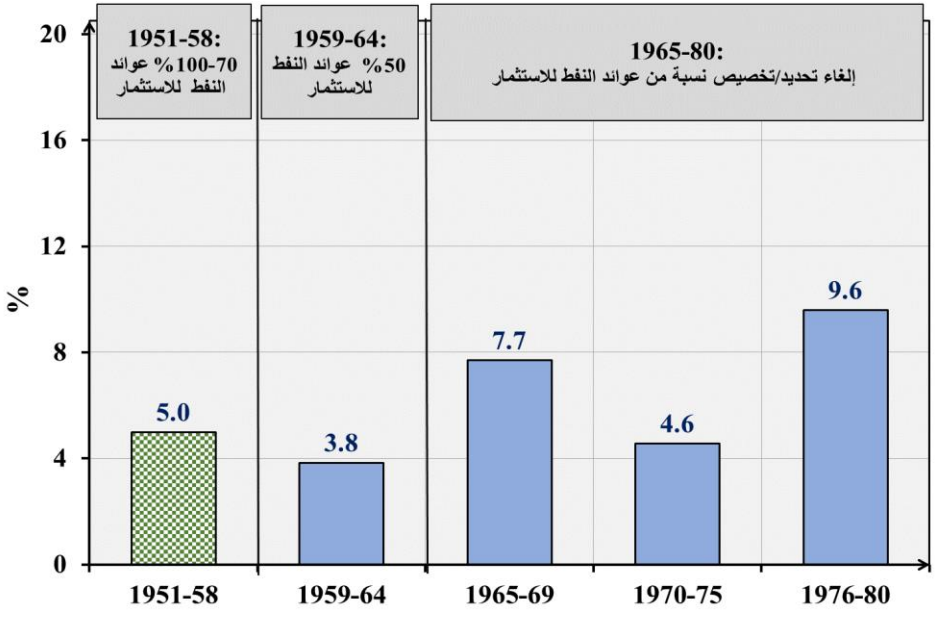

المصدر: استُخدمت بيانات الجدول (2)، في الملحق (1)، لرسم هذه الأشكال.

الشكل (5-1) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير النفطي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط

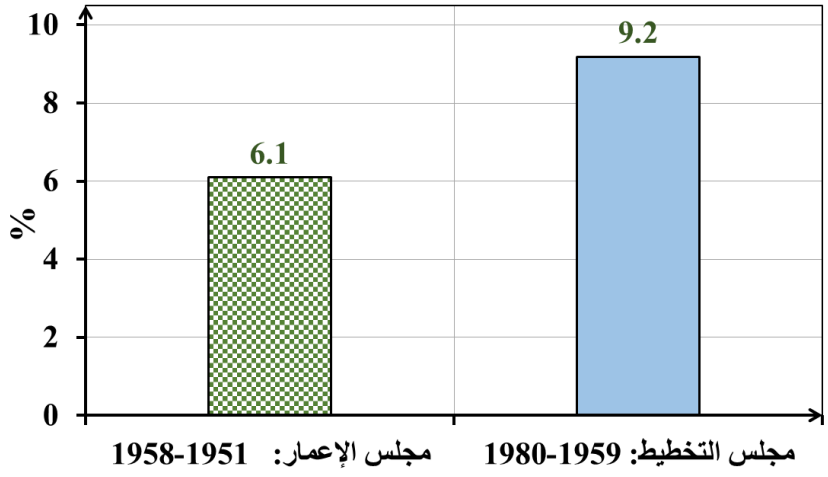

الشكل (5-2) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير النفطي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها

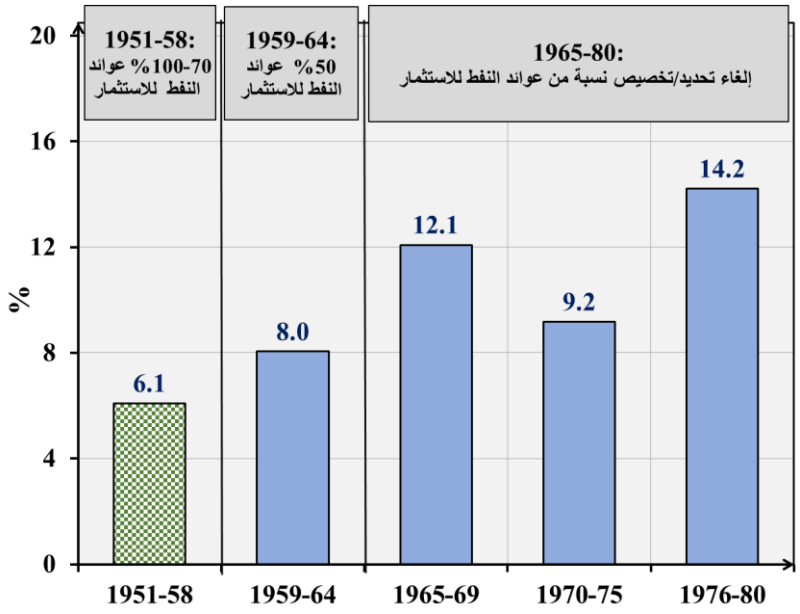

الشكل (6-1) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج غير النفطي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط

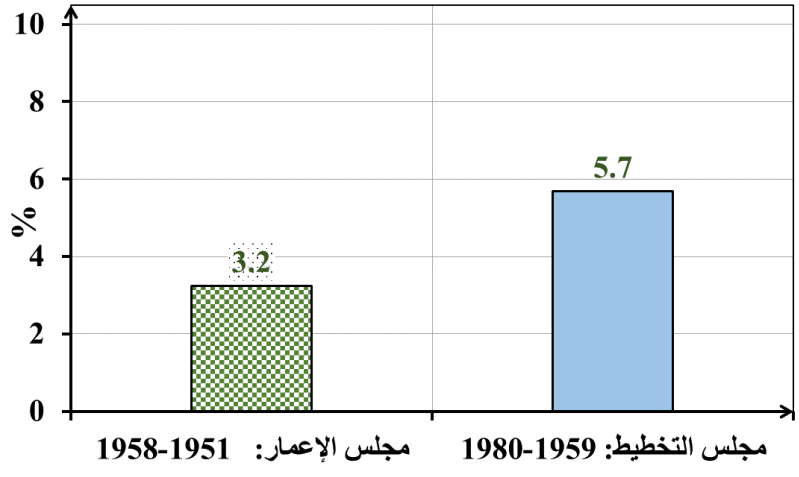

الشكل (6-2) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج غير النفطي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها

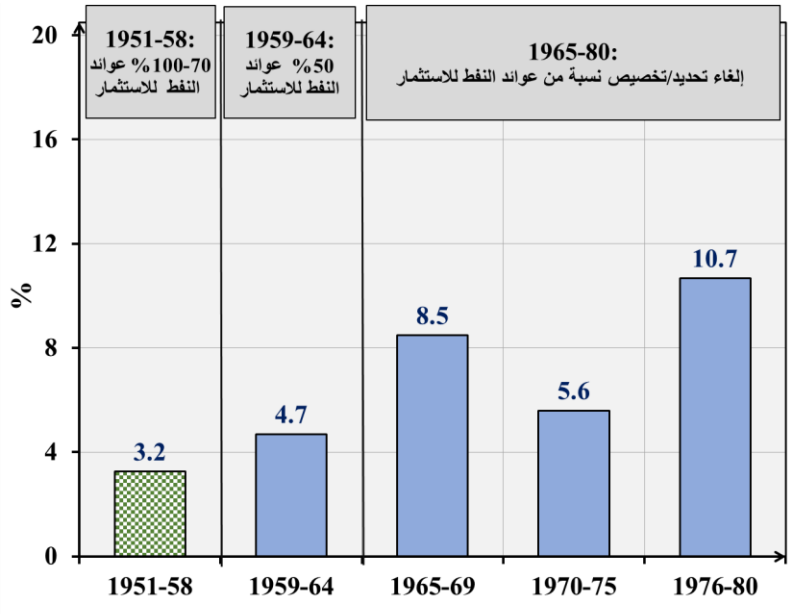

المصدر: استُخدمت بيانات الجدول (2)، في الملحق (1)، لرسم هذه الأشكال.

رابعاً: هل هناك تبرير آخر لإعادة مجلس الإعمار؟

في 17 أيلول/سبتمبر 2019 وافق مجلس الوزراء على مقترح *"قانون مجلس الأعمار"* وأحاله الى مجلس النواب لإقراره، ولكنه لم يقر بقانون لحد الآن. ويمكن إيراد ملاحظات عديدة على *مقترح القانون*. غير أن ما أود الإشارة أليه يتعلق بإمكانية المجلس المقترح، من عدمها، للسير في طريق التنويع الاقتصادي، إضافة لتنسيق/زيادة الاستثمارات العامة والخاصة. ويلاحظ في هذا المجال إبراز *مقترح القانون* لمهام المجلس كمنسق للمشاريع العامة التي ينفذها و"كمالك" لهذه المشاريع، ثم "كموزع عوائد/أرباح" ملكيته على المواطنين "بدون مقابل". هذا إضافة لتنسيق المشاريع الخاصة الوطنية والأجنبية التي تُقترح و/أو تنفذ أثناء عمله.[10] وفي هذا المجال يمكن اثارة الملاحظات التالية:

(أ) بالإضافة إلى عدم بيان كيف تصبح المشاريع العامة ملكاً للمجلس وكيف تُوَلَّد العوائد/الأرباح منها، لا سيما مشاريع البنية الأساسية، هناك مزج غير واضح بين مهمة المجلس كمخطط ومُنفِّذ/مُنَسِّق للمشاريع، من ناحية، وملكيتها ثم القيام بخدمات مجتمعية كتوزيع عوائدها/أرباحها على السكان "بدون مقابل"، من ناحية أخرى.[11] وجمع هذه المهام، في مهمة واحدة، غير مألوف في عمل الهياكل المؤسسية لتخطيط وإدارة العملية التنموية في الدول الأخرى.

(ب) وبجانب أعاده تأهيل البنية الأساسية وتوسيعها، ومن ضمنها في المناطق التي تضررت بالإرهاب والعمليات العسكرية، التي يبدو أن المجلس المقترح مُصَمَم للتخطيط لها والتنسيق والاشراف على تنفيذها، فإن العراق بحاجة حيوية أيضاً لبذل الجهود لتحقيق التنويع الاقتصادي، التي ينبغي أن تؤطر بمناظير *outlooks* وخطط تنموية لا يبدو أن المجلس المقترح قادر على القيام بها بالرغم من أن بعض فقراته

---

[10] في تحديد تمويل مشاريع مجلس الإعمار حدَّدت المادة 16 المصادر كما يلي: (أ) الميزانية الإتحادية، التخصيصات الاستثمارية للوزارات والمناطق زائداً 5% من إيرادات الميزانية (بما فيها العوائد النفطية) زائداً ما يغطي مصاريفه التشغيلية، (ب) أرباح ورسوم وأجور تقديم خدمات للغير. ومن غير الواضح أي خدمات يقدمها المجلس ومن هي الجهات التي تستفيد منها، (ج) موارد أخرى.

[11] في توزيع العوائد/الارباح على السكان، شابه هذا الجانب من *مقترح القانون* ما ورد (وقد يتفاوت بالحجم ودرجة الشمول) في المادة 12–ثالثاً–2–أ من *قانون شركة النفط الوطنية* الصادر في آذار 2018، في توزيع "أسهم" على جميع المواطنين المقيمين؛ أنظر الوقائع العراقية (2018) ومرزا (2018–أ). ولقد عُلِق *suspended* تنفيذ *قانون الشركة*، في كانون الثاني/يناير 2019، من قبل المحكمة الإتحادية العليا، في قرارها الذي نص على عدم دستورية مجموعة من المواد فيه. ومن الجدير الإشارة إلى أن كل من *قانون شركة النفط الوطنية*، و*مقترح قانون مجلس الإعمار*، تم من قبل حكومة السيد/عادل عبد المهدي. ولقد كان موضوع توزيع عوائد على السكان، انعكاساً لما يعرف بتوفير *الدخل الأساس الشامل* ***universal basic income*** بدون مقابل، قضية مرغوبة، من حيث المبدأ، في تلك الحكومة.

نصت على مهامه التنموية. إذ ستستغرق قضايا التنسيق وملكية المشاريع وإدارتها "وتوزيع عوائدها/ارباحها" على السكان جل عمله. ومن هذا يبدو لي ان مشروع القانون يُعوِّل، ضمناً، على "السوق والقطاع الخاص" لتحقيق التنويع الاقتصادي. غير أن التجارب التاريخية بَيَّنت أن السوق والقطاع الخاص لا يحققان تنويعاً اقتصاديا بدون هياكل مؤسسية فاعلة ومؤثرة تديرها الدولة/الإدارة الاقتصادية وتؤثر في التوجهات غير المتسقة في "السوق" مع التنويع الاقتصادي.

(ج) لذلك من المناسب جعل مهمة تنفيذ المشاريع العامة (وتنسيق المشاريع الخاصة) مناطة بإدارات تخضع للأشراف التنسيقي "لجهاز تنموي". وفي ما يخص هذا "الجهاز" يمكن أن يكون، على سبيل المثال، بشكل مجلس تخطيط/وزارة تخطيط. فلقد بينت في كتابي مرزا (2018–ب)، الفصل الرابع عشر، أن مهام وزارة التخطيط التي وردت في قانون سنة 2009 كافية، عموماً، للمساهمة في تفعيل العملية التنموية. ولكن هذه الوزارة بحاجة لتقويتها مؤسسيا ومهنياً وسياسيا، لا سيما من خلال أشراف وأسناد مجلس تنموي (مجلس تخطيط). على أن يكون هذا المجلس ذو سلطة علياً وقابليات مهنية رصينة ومصداقية مالية ووطنية وقدرة للأشراف على رسم التصورات/البرامج التنموية ذات الآماد المتعددة، من ناحية، وتسهيل المهام التنموية والتنسيقية والمتابعة لوزارة التخطيط، من ناحية أخرى، على طريق المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

في ضوء ما تقدم، فأن اقتراح إعادة تكوين مجلس الأعمار سواء كان بالشكل الوارد في *مقترح قانون مجلس الإعمار لسنة 2019*، أو قريب مما كان عليه في خمسينيات القرن الماضي، أو أي شكل آخر، قد يكون له أسباب أخرى غير الأداء الاستثماري والتنموي. على سبيل المثال، ربما كان "الاسم" له أهمية "أيديولوجية". فأسم "مجلس التخطيط" له علاقة تاريخية في العراق بأسلوب للإدارة الاقتصادية ارتبط بالتخطيط وتصاعد دور القطاع العام في الاقتصاد، في الوقت الذي تتم فيه الدعوة الآن إلى "نظام السوق" و"تصغير" دور القطاع العام في مجال الإنتاج. فتعبير مجلس "الأعمار" ربما يعتبر أكثر مماشاة "لتَصَوِّر" اقتصاد لا يعتمد أسلوب التخطيط. غير أن هذا التسبيب مشوش لأن التخطيط، وإن اختلفت أساليبه ومدى استخدام مؤشرات "السوق" فيه، ضرورة في كل الأنظمة الاقتصادية رأسمالية، اشتراكية أو خليط من الاثنين. وفي الحقيقة فأنه خلال عهد العراق "الاشتراكي" لم يتبع فيه أسلوب التخطيط كما في الدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا في حينه، وإنما منذ عام 1964 تصاعد دور القطاع العام في الوقت الذي انخفض فيه دور ونصيب القطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار. فاقتصاد العراق خلال تلك السنوات كان أقرب إلى اقتصاد آمر *command economy* منه الى اقتصاد "اشتراكي" كما بينت ذلك في كتابي مرزا (2018–ب). من جانب آخر، بالرغم من تواضع الإدارة والتنسيق والركود التنموي، في الوقت الحاضر، فأن الدولة ستستمر في

تلقي ريع نفطي عالي، في الأمد المتوسط في الأقل، وبالنتيجة سيستمر القطاع العام في أهميته، حتى في مجال الإنتاج، سواء استُحْدِث مجلس "للأعمار" أو اعيد تكوين مجلس على غرار مجلس التخطيط الذي ألغي في سنة 1987 أو غيرهما من الأجهزة والمؤسسات.

خامساً: ملخص واستنتاجات

(1) تُثار بين حين وآخر اقتراحات إعادة مجلس الإعمار كما كان في خمسينيات القرن الماضي، أو بشكل مُعَدَّل كما في *مقترح قانون مجلس الإعمار* المحال إلى مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2019. وتُثار وتُكرر هذه الاقتراحات، أساساً، نتيجة لتواضع جهود التنمية خلال العقدين الأخيرين، كما يدل عليه انخفاض حجم الاستثمارات العامة في الميزانية الإتحادية (بدوره نتيجة لغياب تبني منظور وخطط للتنويع الاقتصادي) والذي ساهم في عدم الابتداء بمسار لنمو مستدام في الناتج غير النفطي، خلال هذين العقدين.

(2) وبالإضافة لتحديده/تخصيصه الجزء الأكبر من عوائد النفط للاستثمار، بقانون، والذي يحتل سبباً مهماً لمعظم هذه الاقتراحات، فأنه يثار أيضاً نتيجةً لمصداقية مجلس الإعمار المهنية والمالية والوطنية أثناء خمسينيات القرن الماضي.

(3) لقد بينت في كتابي مرزا (2018–ب) أن مجلس التخطيط، خلال فترته ضمن السنوات التي تغطيها هذه الورقة، كان أيضاُ يتسم بالمصداقية، من الناحية المهنية والمالية والوطنية.

(4) باستعراض وتحليل البيانات المتاحة والمقارنة للأداء التنموي، في هذه الورقة، توصلتُ إلى نتيجة مفادها أن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام خلال السنوات 1951–58 وتخفيضها خلال السنوات 1960–1964 وإلغاءها بعد سنة 1964 لم يقود إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري. لا بل أن الإنفاق الاستثماري مقاساً بحصة الشخص السنوية بالأسعار الثابتة، خلال السنوات 1959–1980، فاق مستواه، بفارق كبير، خلال السنوات1951–1958.

(5) تبين الحسابات في هذه الورقة، وهي حسابات تعتمد على بيانات لا زالت غير مكتملة، بالرغم من تحسنها بدرجة ملموسة في هذه النسخة المعدلة/الموسعة للورقة، أن متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي، وللناتج غير النفطي (مقاسان بالأسعار الثابتة) كانا أعلى خلال فترة مجلس التخطيط منهما خلال فترة مجلس الإعمار. وينطبق الأمر ذاته على نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي، بالرغم من أن متوسط نسبة النمو السكاني كان أعلى خلال فترة مجلس التخطيط.

(6) على هذا فأن محصلة مقارنة حجم الاستثمارات الفعلية (للشخص الواحد) ومتوسط نسب النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي (وحصة الشخص منهما)، في هذه الورقة، تشير، جميعها، إلى أن الجهود التنموية ونتائجها كانت أعلى خلال فترة مجلس التخطيط 1959–1980 منها خلال فترة مجلس الإعمار 1951–1958. هذا بالرغم من أن كلاهما لم يحقق أو يبدأ بمسار لتنمية مستدامة *sustainable* على طريق التنويع الاقتصادي. فبالرغم من متوسط نسب النمو العالية للناتج المحلي الإجمالي (حوالي 8% سنوياً) والناتج غير النفطي (حوالي 6 – 9% سنوياً) خلال ثلاثة عقود، تغطي فترتي المجلسين، غير أن هذا النمط من النمو لم يكن مستداما بسبب اعتماده على الفورات الإنشائية، لا سيما في البنى الأساسية، من ناحية، والتصنيع الموجه، أساساً، للسوق المحلية (تعويض الاستيرادات) وليس الخارجية، من ناحية أخرى.

(7) إن اقتراح إعادة مجلس الإعمار وتحديد/تخصيص نسبة معينة للاستثمار من العوائد النفطية، على أنه الوسيلة الأكثر فعالية لتفعيل النمو، لا تؤيده بالضرورة التجربة التاريخية. وفي هذا السياق، في مؤسسية يغيب فيها تبني استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة ويسود فيها الفساد والمحسوبية، سيتم الالتفاف على أي قانون بما فيه تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار.

(8) وبالنتيجة، عند بناء إدارة اقتصادية متمكنة ذات منظور تنمية مستدامة والقضاء على الفساد والمحسوبية، الخ، يصبح من غير المهم تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام، من ناحية، ولا في ما إذا كان الجهاز الذي يقود عملية التنمية هو مجلس/وزارة الإعمار أو مجلس/وزارة التخطيط أو أي هيكل مؤسسي مواتٍ للأداء التنموي السليم.

(9) بالرغم من تحسنها بدرجة ملموسة في هذه النسخة المحدثة/الموسعة من الورقة، بما في ذلك إتاحة سلسلة مستمرة للناتج المحلي الإجمالي تغطي الفترة 1951–2020 (استخدم منها السنوات 1951–1980 في هذه الورقة)، هناك العديد من المؤشرات والبيانات التقريبية التي استُخدمت فيها، نتيجة لعدم إتاحة بيانات أخرى أدق متوفرة لسنوات فترتي المقارنة. لذلك فأن بعض البيانات في هذه الورقة بحاجة إلى تدقيقها واستخدام بيانات أدق منها ومن ثم، في ضوء المراجعة والتنسيق، تدقيق النتائج المستخلصة منها.

(10) بغية إتاحة البيانات عن الحسابات القومية بشقيها الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الجارية والثابتة وحسب القطاعين العام والخاص، لجميع الباحثين والمهتمين، فأن من الضروري أن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي في العراق بإتاحة البيانات لسلاسل الحسابات القومية التي أُعدت للسنوات 1951 ولحد الآن، من خلال نشرها في موقعيهما الإلكتروني. كل ذلك خدمة لتحليل وتقييم أفضل لاستخلاص الدروس والعبر من التجارب الاقتصادية وغير الاقتصادية التاريخية. كما تثار الدعوة للباحثين والمهتمين لتدقيق بيانات الحسابات القومية لهذه الفترة واستكمالها ومعالجة الفجوات وانخفاض الاتساق في بعض جوانبها، الخ، على طريق اتاحة سلاسل موثوقة ومناسبة للبحث والاستقصاء.

الملحق (1)

جـداول كليـة

الجدول (1) النفقات الاستثمارية الفعلية لمناهج الإعمار والخطط التنموية في العراق 1951–1980

	النفقات الاستثمارية الفعلية بالأسعار الجارية	النفقات الاستثمارية الفعلية بأسعار 1964			متوسط عدد السكان للفترة
		مليون دينار	متوسط حصة الشخص السنوية	المخفض الضمني للناتج غير النفطي (غير التعديني) 100=1964	
	مليون دينار		دينار/شخص	مرات بقدر 1958-1951	متوسط حسابي للفترة	مليون
مجلس/وزارة الإعمار: 1951-1958	**236**	**267**	**5.7**	**1.0**	**88.2**	**5.9**
مجلس/وزارة التخطيط: 1959-1980	**12,230**	**7,062**	**33.6**	**5.9**	**173.2**	**9.6**
الخطتان الاقتصادية المؤقتة والتفصيلية 1959-1964	312	324	7.5	1.3	96.3	7.2
الخطة الاقتصادية 1965-1969	447	453	10.5	1.9	98.6	8.6
خطة التنمية القومية 1970-1974/75	2,097	1,720	27.7	4.9	121.9	10.3
خطة التنمية القومية ("الانفجارية") 1976-1980	9,374	4,565	73.8	13.0	205.3	12.4

المصادر:

(1) النفقات الاستثمارية الفعلية: كچەچي (2002، ص ص 101، 138، 139، 216).

(2) عدد السكان: أنظر الملاحظة (ب) أدناه.

(3) احتُسب المخفض الضمني للناتج غير النفطي في هذا الجدول للفترات المبينة، عدا الفترة 1959–1980، كمعدل حسابي *arithmetic average* لأرقام السنوات المبينة للفترات ذاتها في الجدول (3) أدناه. أما المخفض الضمني للناتج غير النفطي للفترة 1959–1980 فهو معدل موزون *weighted arithmetic average* للمخفضات الضمنية غير النفطية خلال الفترات الأربع المبينة في هذا الجدول بين 1959 و1980. والأوزان المستخدمة هي النفقات الاستثمارية الفعلية بأسعار 1964 لهذه الفترات الأربع المبينة في هذا الجدول.

ملاحظات:

(أ) إن استخدام المخفض الضمني للناتج غير النفطي، لتحويل النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية إلى القياس بالأسعار الثابتة (أسعار 1964) هي وسيلة جيدة، *second best*، أملاها عدم إتاحة مخفض ضمني لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي، كما أشير له في المتن.

(ب) متوسط عدد السكان لكل فترة يساوي متوسط عدد السكان لسنوات الفترة في الجدول (3) أدناه.

(ج) متوسط حصة الشخص السنوية للفترات 1951–58، 1959–69، 1970–75، 1976–80 يساوي النفقات الاستثمارية الفعلية مقاسة بأسعار 1964 لكل فترة مقسومةً على متوسط عدد السكان لسنوات الفترة مقسوماً على عدد سنوات الفترة. أما حصة الشخص السنوية خلال الفترة 1959–1980 فتساوي متوسطاً موزوناً لحصته خلال الفترات الفرعية الأربع المبينة في هذا الجدول بين 1959 و1980. والأوزان المستخدمة هي متوسط عدد السكان لكل فترة مضروباً بعدد السنوات في الفترة.

(د) ذكر كچەچي (2002) في ص 98 أن مجموع تخصيصات نفقات مناهج مجلس الإعمار الأربعة (تمييزاً لها عن النفقات الفعلية) خلال 1951–1960 (1951–55، 1951–56، 1955–59، 1955–60) بلغت حوالي 1,025.4 مليون دينار. ولكنه في ص 101 يذكر أن التخصيصات بلغت 567.1 مليون دينار للسنوات 1951–1959. وبالإضافة لشمول 1960 في الفترة الأولى وعدم شمولها في الثانية فأن الفرق (بين 1025.4 و567.1 مليون) يعود إلى أن فترات المناهج الأربعة لمجلس الإعمار متداخلة ولا ينبغي جمع تخصيصاتها كما فعل السيد كچەچي ليصل إلى الرقم الخاطئ 1025.4 مليون دينار، الذي ينطوي على ازدواج في الحساب *double counting*. لذلك فإن رقم 567.1 مليون دينار هو أدق من 1025.4 مليون دينار. ولكن حتى 567.1 مليون دينار ينبغي استبعاد تخصيصات 1959 منه للتوصل إلى تخصيصات 1951–1958، وهو ما فعله السيد كچەچي ليصل للرقم الصحيح 423 مليون دينار مقاسة بالأسعار الجارية لتخصيصات نفقات مجلس الأعمار للسنوات 1951–1958. مع العلم أن هذا الجدول لا يحوي تخصيصات المناهج والخطط وإنما فقط النفقات الاستثمارية الفعلية، أي نفقات فعلية 236 مليون دينار مقابل تخصيصات نفقات 423 مليون دينار.

(هـ) ورد في *تقرير التنمية البشرية في العراق 1995*، حسب جاسم (2010)، أن المصروفات الفعلية لخطة التنمية القومية 1976–1980 بلغت 9,756 مليون دينار بالأسعار الجارية، وهي تختلف عن الرقم المبين في هذا الجدول والبالغ 9,374 مليون دينار بالأسعار الجارية. وبما أن الفرق بين الرقمين قليل جداً وأن كافة الأرقام الأخرى للنفقات الاستثمارية الفعلية مأخوذة من كچەچي (2002) آثرت ابقاء رقم 9,374 مليون دينار في الجدول.

الجدول (2) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي والسكان في العراق 1951-1980

%

	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج غير النفطي		السكان
	الكلي	حصة الشخص	الكلي	حصة الشخص	
مجلس الإعمار: 1951-1958	**7.8**	**5.0**	**6.1**	**3.2**	**2.8**
مجلس التخطيط: 1959-1980	**8.4**	**4.9**	**9.2**	**5.7**	**3.3**
1959-1969	7.2	3.8	8.0	4.7	3.2
1969-1980	11.3	7.7	12.1	8.5	3.3
1969-1975	*8.1*	*4.6*	*9.2*	*5.6*	*3.4*
1975-1980	*13.1*	*9.6*	*14.2*	*10.7*	*3.2*

المصدر: الجدول (3)، أدناه. أنظر أيضاً الملاحظة (هـ) في الجدول (3) حول طريقة حساب نسب النمو.

ملاحظة: تعبير *"الناتج" "النفطي"* يشير إلى *"القيمة المضافة الإجمالية"* في *"نشاط استخراج النفط الخام والغاز"*. لذلك فهو لا يشمل منتجات المراحل الإنتاجية التي تستخدم النفط والغاز الطبيعي كمواد أولية مثل المنتجات النفطية (تكرير النفط) والبتروكيماوية، الخ، التي يشملها *"الناتج غير النفطي"*. أنظر أيضاً الملاحظة (أ) في الجدول (4)، أدناه.

الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصة الشخص منهما والمخفضات الضمنية للناتج وإنتاج النفط الخام في العراق

1980-1951

	الناتج المحلي الإجمالي *مليون دينار*		الناتج غير النفطي *(غير التعديني) مليون دينار*		السكان	حصة الشخص بأسعار 1964، دينار/شخص		المخفضات الضمنية 100 = 1964		إنتاج النفط الخام
	بالأسعار الجارية	*بأسعار 1964*	بالأسعار الجارية	*بأسعار 1964*	ألف	من الناتج المحلي الإجمالي	من الناتج غير النفطي	للناتج المحلي الإجمالي	للناتج غير النفطي	*ألف برميل/يوم*
1951	256	297	215	249	5,362	*55.4*	*46.5*	86.0	86.4	181
1952	292	324	205	221	5,508	*58.9*	*40.1*	90.2	93.1	389
1953	323	385	193	230	5,658	*68.0*	*40.7*	83.9	83.9	581
1954	374	470	224	281	5,812	*80.9*	*48.4*	79.6	79.6	636
1955	387	442	224	256	5,970	*74.0*	*42.9*	87.5	87.5	697
1956	429	474	275	304	6,132	*77.4*	*49.6*	90.4	90.4	641
1957	430	470	315	345	**6,299**	*74.6*	*54.7*	91.5	91.5	450
1958	485	521	307	330	6,495	*80.2*	*50.8*	93.1	93.1	731
1959	510	531	318	331	6,697	*79.3*	*49.4*	96.0	96.0	857
1960	565	590	356	371	6,905	*85.5*	*53.8*	95.8	95.8	972
1961	615	659	404	432	7,120	*92.5*	*60.7*	93.4	93.4	1,007
1962	658	695	446	471	7,341	*94.7*	*64.2*	94.7	94.7	1,009
1963	671	685	426	435	7,569	*90.5*	*57.5*	97.9	97.9	1,162
1964	768	768	493	493	7,804	*98.4*	*63.1*	100.0	100.0	1,255
1965	840	868	554	582	**8,047**	*107.9*	*72.3*	96.8	95.1	1,313
1966	910	917	606	613	8,319	*110.2*	*73.6*	99.2	98.9	1,392
1967	913	903	643	635	8,601	*105.0*	*73.8*	101.1	101.2	1,228
1968	1,035	1,052	694	706	8,892	*118.3*	*79.4*	98.3	98.2	1,503
1969	1,074	1,084	731	733	9,194	*117.9*	*79.7*	99.1	99.8	1,521
1970	1,199	1,132	829	787	9,505	*119.1*	*82.8*	106.0	105.3	1,549
1971	1,397	1,211	884	839	9,827	*123.2*	*85.3*	115.4	105.4	1,694
1972	1,399	1,165	992	844	10,159	*114.7*	*83.1*	120.0	117.5	1,466
1973	1,599	1,389	1024	944	10,503	*132.3*	*89.9*	115.1	108.5	2,018
1974	3,523	1,533	1486	1105	10,859	*141.2*	*101.8*	229.8	134.5	1,971
1975	4,105	1,749	2044	1274	11,227	*155.8*	*113.5*	234.7	160.4	2,262
1976	5,382	2,101	2556	1493	11,607	*181.0*	*128.6*	256.2	171.2	2,415
1977	6,009	2,143	2894	1530	**12,000**	*178.6*	*127.5*	280.4	189.1	2,348
1978	7,225	2,546	3496	1811	12,369	*205.8*	*146.4*	283.8	193.0	2,562
1979	11,653	3,204	4903	2304	12,750	*251.3*	*180.7*	363.7	212.8	3,477
1980	15,918	3,103	6271	2407	13,143	*236.1*	*183.1*	512.9	260.6	2,646
					متوسط نسبة النمو السنوية، %					
1958 -1951		**7.8**		**6.1**	**2.8**	**5.0**	**3.2**	**1.1**	**0.9**	**13.8**
1980-1959		**8.4**		**9.2**	**3.3**	**4.9**	**5.7**	**7.5**	**4.4**	**5.8**
1969-1959		7.2		8.0	3.2	3.8	4.7	0.5	0.5	5.6
1980-1969		11.3		12.1	3.3	7.7	8.5	15.9	9.2	7.0
1975-1969		*8.1*		*9.2*	*3.4*	*4.6*	*5.6*	*15.9*	*7.2*	*6.8*
1980-1975		*13.1*		*14.2*	*3.2*	*9.6*	*10.7*	*15.3*	*9.3*	*5.8*

المصادر:

(1) الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي بالأسعار الجارية وبأسعار 1964، الجدول (4) أدناه.

(2) كمية إنتاج النفط الخام: OPEC's *Annual Statistical Bulletins 2005, 2008, 2010* والموقع الإلكتروني لوزارة النفط، https://oil.gov.iq/.

(3) السكان: مرزا (2018–ب)، الأرقام محتسبة من الفصل الثالث، الجدول (م1–1)، ص 64.

ملاحظات:

(أ) إن تعبير الناتج "غير النفطي" في هذا الجدول يشير في الحقيقة إلى الناتج "غير التعديني". والنشاط "التعديني" يساوي النشاط "النفطي" ونشاط "باقي التعدين". أنظر الملاحظة (أ) في الجدول (4)، أدناه.

(ب) يمثل "الناتج المحلي الإجمالي" في هذا الجدول، والجدول (4) أدناه، "مجموع الأنشطة"، أي مجموع القيم المضافة الإجمالية للأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي. وفي الحقيقة ينبغي طرح ما يسمى *"رسوم خدمة البنوك المحتسبة Imputed Banks' Charges"* من "مجموع الأنشطة" للحصول على "الناتج المحلي الإجمالي". ولغرض التبسيط أهملت هذه الخطوة في هذه الورقة.

(ج) المخفضات الضمنية وردت متساوية للناتج النفطي والناتج غير النفطي والناتج المحلي الإجمالي (مجموع الأنشطة) في كل سنة من السنوات 1953–1963 في مصدر الأمم المتحدة *UNdata* لهذه البيانات، http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a201. ويتكرر الأمر ذاته في هاشم وآخرون (1970) لكل سنة من هذه السنوات بنفس القيم وبأساس 1964. ويشير ذلك إلى أن مصدر التساوي أصلاً هو البيانات المزودة من الجهاز المركزي للإحصاء.

(د) المخفض الضمني يساوي الناتج بالأسعار الجارية تقسيم الناتج بأسعار 1964 × 100.

(هـ) في هذا الجدول متوسط نسبة النمو السنوية g محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية الأسية $Y_t = A\ (1+g)^t$، بعد تحويلها إلى معادلة خطية *semi-logarithmic*. وهذه الطريقة في الحساب تقلل أثر القيم المتطرفة، ومن ضمنها تلك الواقعة في السنة الأولى والأخيرة في كل فترة. وفي المعادلة يمثل t السنوات و Y_t المتغير المُعْتَمِد و A حد ثابت.

الجدول (4) الناتج المحلي الإجمالي والناتجين النفطي وغير النفطي والمخفضات الضمنية للنواتج وإنتاج النفط الخام في العراق: أرقام تفصيلية

1951–1980

	بالأسعار الجارية مليون دينار			بالأسعار الثابتة مليون دينار *سنوات أساس مختلفة*				*نسبة النمو* *%*			بأسعار سنة 1964 مليون دينار			المخفضات الضمنية 1964 = 100		إنتاج النفط الخام	
	الناتج النفطي (التعدين والمقالع)	الناتج غير النفطي *(غير التعديني)*	الناتج المحلي الإجمالي *(مجموع الأنشطة)*	سنة الأساس	الناتج النفطي (التعدين والمقالع)	الناتج غير النفطي *(غير التعديني)*	الناتج المحلي الإجمالي *(مجموع الأنشطة)*	الناتج النفطي (التعدين والمقالع)	الناتج غير النفطي *(غير التعديني)*	الناتج المحلي الإجمالي *(مجموع الأنشطة)*	الناتج النفطي (التعدين والمقالع)	الناتج غير النفطي *(غير التعديني)*	الناتج المحلي الإجمالي *(مجموع الأنشطة)*	الناتج النفطي (التعدين والمقالع)	الناتج غير النفطي *(غير التعديني)*	ألف برميل/يوم	*نسبة النمو %*
1951	*40*	*215*	*256*	1964	*48*	*249*	***297***				48	249	**297**	83.9	86.4	**86.0**	181	*29.5*
1952	*87*	*205*	***292***	1964	*104*	*221*	***324***	*115.2*	*-11.4*	***9.1***	104	221	**324**	83.9	93.1	**90.2**	389	*115.2*
1953	130	193	**323**	1964	155	230	**385**	49.5	4.3	***18.7***	155	230	**385**	83.9	83.9	**83.9**	581	*49.5*
1954	151	224	**374**	1964	189	281	**470**	22.2	22.2	***22.2***	189	281	**470**	79.6	79.6	**79.6**	636	*9.4*
1955	163	224	**387**	1964	186	256	**442**	-1.6	-9.0	***-6.0***	186	256	**442**	87.5	87.5	**87.5**	697	*9.6*
1956	154	275	**429**	1964	170	304	**474**	-8.4	18.8	***7.3***	170	304	**474**	90.4	90.4	**90.4**	641	*-8.0*
1957	115	315	**430**	1964	126	345	**470**	-26.3	13.3	***-0.9***	126	345	**470**	91.5	91.5	**91.5**	450	*-29.9*
1958	177	307	**485**	1964	190	330	**521**	51.7	-4.2	***10.8***	190	330	**521**	93.1	93.1	**93.1**	731	*62.7*
1959	192	318	**510**	1964	200	331	**531**	4.9	0.2	***2.0***	200	331	**531**	96.0	96.0	**96.0**	857	*17.2*
1960	210	356	**565**	1964	219	371	**590**	9.6	12.1	***11.2***	219	371	**590**	95.8	95.8	**95.8**	972	*13.5*
1961	211	404	**615**	1964	226	432	**659**	3.3	16.5	***11.6***	226	432	**659**	93.4	93.4	**93.4**	1,007	*3.6*
1962	212	446	**658**	1964	224	471	**695**	-0.9	9.0	***5.6***	224	471	**695**	94.7	94.7	**94.7**	1,009	*0.2*
1963	244	426	**671**	1964	250	435	**685**	11.5	-7.6	***-1.5***	250	435	**685**	97.9	97.9	**97.9**	1,162	*15.1*
1964	275	493	**768**	1964	275	493	**768**	10.2	13.2	***12.1***	275	493	**768**	100.0	100.0	**100.0**	1,255	*8.0*
1965	286	554	**840**	1964	286	582	**868**	3.9	18.2	***13.1***	286	582	**868**	100.0	95.1	**96.8**	1,313	*4.6*
1966	304	606	**910**	1964	304	613	**917**	6.4	5.2	***5.6***	304	613	**917**	100.0	98.9	**99.2**	1,392	*6.1*
1967	271	643	**913**	1964	268	635	**903**	-11.8	3.7	***-1.5***	268	635	**903**	100.9	101.2	**101.1**	1,228	*-11.8*
1968	341	694	**1,035**	1975	1,502	968	**2,470**	29.0		***16.5***	346	706	**1052**	98.6	98.2	**98.3**	1,503	*22.4*
1969	343	731	**1,074**	1975	1,525	1,019	**2,544**	1.5	5.2	***3.0***	351	733	**1084**	97.7	99.8	**99.1**	1,521	*1.2*
1970	371	829	**1,199**	1975	1,496	1,161	**2,657**	-1.9	13.9	***4.4***	344	787	**1132**	107.5	105.3	**106.0**	1,549	*1.8*
1971	513	884	**1,397**	1975	1,615	1,226	**2,842**	8.0	5.7	***7.0***	372	839	**1211**	137.9	105.4	**115.4**	1,694	*9.4*
1972	407	992	**1,399**	1975	1,396	1,339	**2,736**	-13.5	9.2	***-3.7***	322	844	**1165**	126.7	117.5	**120.0**	1,466	*-13.5*
1973	574	1,024	**1,599**	1975	1,934	1,327	**3,261**	38.5	-0.9	***19.2***	445	944	**1389**	128.9	108.5	**115.1**	2,018	*37.7*
1974	2,036	1,486	**3,523**	1975	1,858	1,741	**3,599**	-3.9	31.2	***10.4***	428	1105	**1533**	475.8	134.5	**229.8**	1,971	*-2.4*
1975	2,062	2,044	**4,105**	1975	2,062	2,044	**4,105**	10.9	17.4	***14.1***	475	1274	**1749**	434.3	160.4	**234.7**	2,262	*14.8*
1976	2,826	2,556	**5,382**	1975	2,640	2,292	**4,932**	28.1	12.1	***20.1***	608	1493	**2101**	464.8	171.2	**256.2**	2,415	*6.8*
1977	3,115	2,894	**6,009**	1975	2,662	2,368	**5,030**	0.8	3.3	***2.0***	613	1530	**2143**	508.1	189.1	**280.4**	2,348	*-2.8*
1978	3,730	3,496	**7,225**	1975	3,191	2,786	**5,977**	19.9	17.6	***18.8***	735	1811	**2546**	507.6	193.0	**283.8**	2,562	*9.1*
1979	6,750	4,903	**11,653**	1975	3,908	3,612	**7,520**	22.5	29.7	***25.8***	900	2304	**3204**	750.0	212.8	**363.7**	3,477	*35.7*
1980	9,648	6,271	**15,918**	1975	3,026	4,259	**7,285**	-22.6	17.9	***-3.1***	697	2407	**3103**	1384.4	260.6	**512.9**	2,646	*-23.9*

المصادر:

(1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

1951–1952: احتُسِب الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1951 و1952 كما ورد في الملحق (2)، أدناه.

1953–1980: الأمم المتحدة، *UNdata*، http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a201.

(2) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 1964:

1951–1952: احتُسِب الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1951 و1952 كما ورد في الملحق (2).

1953–1980: الأمم المتحدة، *UNdata*، http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a202. ولقد وردت هذه البيانات بأسعار 1964 للسنوات 1953–1967 وبأسعار 1975 للسنوات 1968–1980. ولعدم وجود سنة مشتركة لتوحيد سنة أساس 1968 و1967، وباقي السنوات التي تعقب 1968 حتى 1980، لجأتُ إلى ما يلي: أولاً، حساب نسب النمو السنوية للسنوات 1953–1967 وللسنوات 1969–1980 من بيانات الجدول ذاته. ثانياً، تبقى نسبة نمو السنة 1968 التي لا يمكن حسابها من بيانات الجدول بسبب أن رقم 1967 مقاس بأسعار سنة 1964 ورقم 1968 مقاس بأسعار سنة 1975. ولحل هذا الأشكال تم "استعارة" نسبة نمو هذه من البيانات الواردة في هاشم وآخرون (1970) من خلال احتساب نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بين سنة 1968 و1967 والتي ورد كلاهما بأسعار 1964. ولقد وضعت نسب النمو هذه لسنة 1968 باللون الأحمر في خلايا وردية في هذا الجدول، تمييزا لها عن نسب النمو المحتسبة من بيانات الجدول نفسه.

(3) الناتج النفطي بالأسعار الجارية وبأسعار 1964:

1951–1952: أنظر النقطة (1) أعلاه.

1953–1980: الأمم المتحدة، *UNdata*، http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a202. وتثار ذات الملاحظة الواردة أعلاه حول استخدام بيانات الأمم المتحدة لسنتي أساس 1964 و1975، واللجوء، لحل المشكلة الناتج عنها، للبيانات الواردة في هاشم وآخرون (1970)، وبيانها باللون الأحمر في هذا الجدول. مع العلم أن النشاط النفطي في بيانات الأمم المتحدة يشمل "باقي التعدين" في حين أنه لا يشمل "باقي التعدين" في بيانات هاشم وآخرون (1970). أنظر الملاحظة (أ)، أدناه.

(4) إنتاج النفط الخام: الجدول (3).

ملاحظات:

(أ) في هذا الجدول، يشير تعبير "الناتج النفطي" إلى ناتج نشاط "التعدين"، أي مجموع ناتج نشاط "استخراج النفط والغاز" وناتج نشاط "باقي التعدين". ويعود ذلك إلى أن بيانات الأمم المتحدة، *UNdata*، الذي أُخذت بيانات هذا الجدول منها، تدمج نشاط "النفط الخام والغاز" ونشاط "باقي التعدين" في نشاط واحد. وعلى نفس الغرار فإن الناتج "غير النفطي" هو في الحقيقة الناتج "غير التعديني". وبسبب الصغر النسبي لنشاط باقي التعدين مقارنة بالنشاط النفطي فإن الإشارة إلى النشاط "التعديني" بالنشاط "النفطي" مبررة. أنظر أيضاً الملاحظة (ب) في الجدول (3).

(ب) كما في الجدول (3) أعلاه، فأن المخفضات الضمنية وردت متساوية للناتج النفطي والناتج غير النفطي والناتج المحلي الإجمالي (مجموع الأنشطة) في كل سنة من السنوات 1953–1963 في مصدر الأمم المتحدة *UNdata* لهذه البيانات، والواردة في هذا الجدول. ويتكرر الأمر ذاته في هاشم وآخرون (1970) لكل سنة من هذه السنوات بنفس القيم وبأساس 1964. ويشير ذلك إلى أن مصدر التساوي أصلاً هو البيانات المزودة من الجهاز المركزي للإحصاء.

(ج) المخفض الضمني يساوي الناتج بالأسعار الجارية تقسيم الناتج بأسعار 1964 × 100.

الملحق (2)

الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي للسنتين 1951 و1952

م2-1: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنتين 1951 و1952

لا تشمل بيانات الناتج المحلي الإجمالي للعراق الواردة في الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة *UNdata* (والتي مصدرها أصلاً الجهاز المركزي للإحصاء) أرقاماً عن السنتين 1951 و1952. ولكن جرى تقدير لبيانات الناتج المحلي الإجمالي للسنتين 1951 و1952 في البنك المركزي العراقي.[12] وليس لدينا من هذا التقدير لهاتين السنتين إلا أرقام الدخل القومي بالأسعار الجارية كما وردت في Jalal (1972, p. 72)، نقلاً عن البنك المركزي.

وبدلالة أرقام الدخل القومي للسنتين 1951 و1952 يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي، لهاتين السنتين، عند توفر "وسيلة" للحساب. ويمكن أن تكون هذه الوسيلة معادلة انحدار بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معتمد والدخل القومي كمتغير مستقل، يتم تقدير معلماتها *coefficients* إذا ما توفرت مشاهدات حول المتغيرين (بالأسعار الجارية) لسنوات مناسبة. بالطبع هذه مجرد معادلة للحساب ولا تتضمن أن الناتج يحتسب من الدخل، فالعكس هو الصحيح في الواقع. والسنوات المناسبة للتقدير، في هذا المجال، هي 1953-1959. إذ بعد سنة 1959 استجدت ظروف قد تكون غيرت من نمط العلاقة بين الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، من خلال تأثيرها في تغيير نسبة حصة الشركات النفطية في صافي دخل تصدير النفط من العراق.[13] ولعل أهم هذه الظروف هي تكوين منظمة أوبك في عام 1960 والخلاف مع شركات النفط العاملة في العراق ومن ثم صدور قانون رقم 80 في عام 1961.

وبخصوص تقدير علاقة الانحدار، تتوفر بيانات لكل من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، في هاشم وآخرون (1970) للسنوات المعنية، 1953-1959. هذا في الوقت الذي يقتصر توفرها لهذه السنوات على الناتج المحلي الإجمالي في بيانات الأمم المتحدة، *UNdata*، وعلى الدخل القومي في Jalal (1972). من جانب أخر، فأن بيانات الناتج المحلي الإجمالي في هاشم وآخرون تتطابق مع ذات الأرقام في بيانات الأمم المتحدة، من ناحية، وتتطابق أرقام الدخل القومي في هاشم وآخرون مع ذات الأرقام في Jalal (في ما عدا 1954 حيث أن هناك فرق 14% بينهما لتلك السنة)، من ناحية أخرى. ويتضمن هذا التطابق، عموماً، أن أرقام الدخل القومي الواردة في Jalal (1951-1959) تتوافق مع أرقام الناتج المحلي الإجمالي في بيانات الأمم المتحدة، مما يبرر استخدام أرقام الدخل القومي لسنتي 1951 و1952 لحساب الناتج المحلي الجمالي باستخدام معادلة الانحدار، لهاتين السنتين.

---

[12] تم هذا التقدير تحت اشراف د. خير الدين حسيب، وهو الخبير في تقدير الحسابات القومية، عندما كان محافظاً للبنك المركزي العراقي (1963-1965). ومن المناسب الإشارة إلى أن تقديرات هاتين السنتين هما استكمالاً لتقديراته التي تبدأ في سنة 1953 والذي ضمنها في أطروحته للدكتوراه التي قدمها إلى جامعة كمبردج في بريطانيا. أنظر أيضاً حسيب (1963).

[13] أي التأثير في دخل عوامل الإنتاج للخارج في معادلة احتساب الدخل القومي من الناتج المحلي الإجمالي، أنظر المعادلة في الملاحظة في الجدول (5).

ولقد تم تقدير معلمات المعادلة التالية باستخدام بيانات الجدول (5) أدناه للسنوات 1953–1959:

$$GDP_t = 35.0 + 1.186\ NI_t, \qquad R^2 = 0.97, \qquad t = 1953, \ldots, 1959,$$

t-value (1.1) (12.5)

حيث أن ***GDP*** يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و***NI*** الدخل القومي بالأسعار الجارية.

وبالتعويض عن قيمتي الدخل القومي للسنتين 1951 و1952 في هذه المعادلة نحصل على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهاتين السنتين، كما يلي؛ والواردتين في الجدولين (3) و(4) في الملحق (1)؛ مليون دينار بالأسعار الجارية:

t	NI_t	GDP_t
1951	186	256
1952	217	292

الجدول (5) الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي 1951/53–1958

مليون دينار، بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي ***GDP***	**الدخل القومي** ***NI***	
	186	**1951**
	217	**1952**
323	244	**1953**
374	284	**1954**
387	289	**1955**
429	335	**1956**
430	353	**1957**
485	374	**1958**
510	392	**1959**

المصادر:

(1) الدخل القومي:

1951–1952: Jalal (1970, p. 72).

1953–1959: هاشم وآخرون (1970). وتتوفر البيانات ذاتها في Jalal (1970, p. 72)، في ما عدا 1954 حيث ينقص الرقم الوارد فيه لهذه السنة عن ذلك الوارد في هذا الجدول بحوالي 14%.

(2) الناتج المحلي الإجمالي، 1953–1959: جواد هاشم وآخرون (1970). وتتوفر البيانات ذاتها في الأمم المتحدة، *UNdata*، أنظر الجدول (4)، الملحق (1) أعلاه.

ملاحظة:

الدخل القومي = الناتج المحلي الإجمالي + دخول عوامل الإنتاج من الخارج - دخول عوامل الإنتاج إلى الخارج - اندثار رأس المال.

م2–2: الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي والمخفضات الضمنية للسنتين 1951 و1952

بعد حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنتين 1951 و1952، في الفقرة السابقة، ينبغي حساب الناتجين النفطي وغير النفطي لهاتين السنتين، بالأسعار الجارية والثابتة. وعند الحصول عليهما بالأسعار الثابتة يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أيضاً. ولقد أُحتسب الناتج النفطي بالأسعار الجارية والثابتة بافتراض عدم حصول تغير في أسعار النفط في هاتين السنتين (وهو افتراض معقول)، من ناحية، واستخدام نسبة النمو لكمية إنتاج النفط الخام كمؤشر تقريبي لنسبة نمو الناتج النفطي (القيمة المضافة الإجمالية) بالأسعار الثابتة، من ناحية أخرى.[14] وعند طرح الناتج النفطي من الناتج المحلي الإجمالي (كلاهما بالأسعار الجارية) نحصل على الناتج غير النفطي بالأسعار الجارية للسنتين 1951 و1952. وبغية حساب الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة نحتاج إلى مخفض ضمني للناتج غير النفطي. ولقد لجأت بذلك إلى تقدير معلمات معادلة انحدار بين المخفض الضمني للناتج غير النفطي كمتغير معتمد والرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغير مستقل. مع ملاحظة إن هذه المعادلة لا تبين وجود علاقة سببية، بالضرورة، ولكنها وسيلة لحساب المخفض الضمني للناتج غير النفطي بدلالة الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ولقد تم تقدير معلمات المعادلة التالية باستخدام بيانات المخفض الضمني للناتج غير النفطي والرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنوات 1953–1980 في الجدول (6)، كما يلي:

$$Dno_t = 1.69 + 0.94\,CPI_t, \qquad R^2=0.98, \qquad t=1953, \ldots,1980,$$

t-value *(0.47)* *(35.0)*

حيث أن ***Dno*** يمثل المخفض الضمني للناتج غير النفطي و***CPI*** الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وبالتعويض عن قيمتي الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنتين 1951 و1952 نحصل على قيمة المخفض الضمني للناتج غير النفطي لهاتين السنتين، والواردتين في الجدولين (3) و(4)، كما يلي؛ 1964=100:

t	CPI_t	Dno_t
1951	90.0	86.4
1952	97.2	93.1

وبعد الحصول على الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة، المبين أعلاه في العمود Dno، يتم جمعه مع الناتج النفطي بالأسعار الثابتة للحصول على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمبين في الجدولين (3) و(4).

---

[14] بالرغم من بعض الاختلافات بين نسبة نمو الناتج النفطي (القيمة المضافة الإجمالية) مقاساً بأسعار 1964، ونسبة نمو كمية إنتاج النفط الخام، خلال السنوات 1954–1980، كما يتبين في الجدول (4) في الملحق (1)، أعلاه، إلا أن مستوى النسبتين متقارب، عموماً، في أغلب هذه السنوات. ولقد بلغ معامل الارتباط *correlation co-efficient* بين نسبتي النمو، خلال تلك الفترة، حوالي 92%. لاحظ أن معامل الارتباط احتُسِب للسنوات ابتداءً من 1954 وليس 1953. ويعود ذلك إلى أن نسبة نمو الناتج غير النفطي لسنة 1953 (أي النمو بين 1952 و1953) غير معروفة. لذلك افترضتُ أنها تساوي نسبة نمو كمية إنتاج النفط الخام بين 1952 و1953. (وتصح الحالة ذاتها لنسبة نمو الناتج غير النفطي لسنة 1952، أي النمو بين 1951 و1952).

الجدول (6) المخفض الضمني للناتج غير النفطي والرقم القياسي لأسعار المستهلك 1951/53–1980

	الرقم القياسي لأسعار المستهلك		المخفض الضمني للناتج غير النفطي 100 = 1964
	معدل التضخم %	الرقم القياسي المحتسب 100 = 1964	
	g_c	*CPI*	*Dno*
1951	*6.5*	**90.0**	
1952	*7.9*	**97.2**	
1953	*-13.1*	**84.4**	83.9
1954	*-2.1*	**82.7**	79.6
1955	*3.0*	**85.2**	87.5
1956	*6.5*	**90.7**	90.4
1957	*5.1*	**95.3**	91.5
1958	*-3.2*	**92.3**	93.1
1959	*-1.3*	**91.0**	96.0
1960	*3.5*	**94.2**	95.8
1961	*0.9*	**95.1**	93.4
1962	*1.3*	**96.3**	94.7
1963	*4.0*	**100.1**	97.9
1964	*-0.1*	**100.0**	100.0
1965	*-0.5*	**99.5**	95.1
1966	*2.0*	**101.5**	98.9
1967	*3.3*	**104.9**	101.2
1968	*2.2*	**107.2**	98.2
1969	*5.7*	**113.3**	99.8
1970	*4.4*	**118.2**	105.3
1971	*3.6*	**122.5**	105.4
1972	*5.2*	**128.9**	117.5
1973	*4.9*	**135.2**	108.5
1974	*7.7*	**145.6**	134.5
1975	*9.5*	**159.4**	160.4
1976	*12.8*	**179.9**	171.2
1977	*9.2*	**196.3**	189.1
1978	*4.6*	**205.4**	193.0
1979	*10.8*	**227.6**	212.8
1980	*16.2*	**264.4**	260.6

المصادر:

(1) معدل التضخم 1951–1980: مرزا (2018–ب)، الفصل السابع عشر، الجدول (م1–1)، ص 450.

(2) الرقم القياسي المحتسب 1951–1980: ثُبِّتَ الرقم القياسي في 1964 ليساوي 100 ثم استخدمت نسب النمو في الجدول لحساب الرقم القياسي للسنوات الأخرى فيه، قبل سنة 1964 وبعدها.

(3) المخفض الضمني للناتج غير النفطي:

1953–1980. الجدول (4) في الملحق (1)، أعلاه.

الملحق (3)

القيم المضافة الإجمالية لأنشطة سلعية في الناتج غير النفطي

يحتوي هذا الملحق بيانات القيم المضافة الإجمالية (النواتج) بالأسعار الثابتة لبعض الأنشطة السلعية المكونة للناتج غير النفطي ونسب نموها لسنوات فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. ومن المناسب ملاحظة أن هذه البيانات لا تبدأ بسنة 1951 وإنما بسنة 1953. ويعود السبب في ذلك إلى أن أرقام الناتج المحلي الإجمالي للعراق في بيانات الأمم المتحدة *UNdata* المأخوذة أساساً من الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط، تبدأ من سنة 1953. أما بيانات الناتج المحلي الإجمالي للسنتين 1951 و1952، فإنما تم تقديرها في الدائرة الإحصائية في البنك المركزي. ولقد أشرت لذلك في أعلاه، لا سيما في الملحق (2).

ولقد قمتُ، في الملحق (2)، في ما يخص الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي "بمد" تقديرات الأمم المتحدة لتشمل 1951 و1952 اعتماداً على بيانات الدخل القومي بالأسعار الجارية لتلك السنتين وبدلالتها قدرتُ الناتج المحلي الإجمالي. ولقد وردت أرقام الدخل القومي للسنتين 1951 و1952 في Jalal (972, p.72) نقلاً عن نشرات/تقارير البنك المركزي. كما أشرت لذلك في الملحق (2). ولكن ليس لدي أرقام مماثلة *analogous* لسنتي 1951 و1952، لمد تقديرات الأمم المتحدة للأنشطة المبينة في هذا الملحق لسنتي 1951 و1952. لذلك سأضطر لتمثيل سنوات مجلس الأعمار بالسنوات 1953–1958 بدلاً من 1951–1958. من جانب آخر سيبقى تمثيل فترة مجلس التخطيط بالسنوات 1959–1980.

الجدول (7) القيم المضافة الإجمالية لأنشطة سلعية في الناتج غير النفطي 1953–1980

بالأسعار الثابتة

بأسعار سنة 1964 مليون دينار				بالأسعار الثابتة لسنوات أساس مختلفة							
				الزراعة والغابات والصيد		الصناعة التحويلية		التشييد والبناء		سنة الأساس	
الصناعة التحويلية والزراعة			التشييد والبناء	نسبة النمو %	مليون دينار	نسبة النمو %	مليون دينار	نسبة النمو %	مليون دينار		
مجموع الصناعة التحويلية والزراعة	الزراعة والغابات والصيد	الصناعة التحويلية									
109	85	24	13		85		24		13	1,964	**1953**
134	106	28	22	*24.9*	106	*17.0*	28	*61.2*	22	1,964	**1954**
106	75	31	24	*-29.8*	75	*12.0*	31	*12.5*	24	1,964	**1955**
134	99	36	28	*32.1*	99	*15.3*	36	*13.2*	28	1,964	**1956**
160	122	39	30	*23.5*	122	*8.5*	39	*10.2*	30	1,964	**1957**
139	100	40	32	*-18.3*	100	*2.6*	40	*5.6*	32	1,964	**1958**
132	85	47	30	*-14.3*	85	*18.2*	47	*-6.6*	30	1,964	**1959**
159	102	57	24	*19.6*	102	*21.6*	57	*-19.4*	24	1,964	**1960**
189	125	64	26	*22.6*	125	*12.1*	64	*6.2*	26	1,964	**1961**
217	148	69	21	*18.4*	148	*7.8*	69	*-19.1*	21	1,964	**1962**
177	112	66	21	*-24.7*	112	*-4.5*	66	*0.0*	21	1,964	**1963**
176	112	64	27	*0.3*	112	*-2.9*	64	*29.0*	27	1,964	**1964**
220	151	70	30	*34.6*	151	*9.4*	70	*12.7*	30	1,964	**1965**
224	150	74	33	*-0.5*	150	*6.6*	74	*9.0*	33	1,964	**1966**
244	162	82	30	*7.9*	162	*10.2*	82	*-9.1*	30	1,964	**1967**
266	177	90	34	*9.1*	293	*9.4*	118	*14.3*	49	1,975	**1968**
279	177	102	37	*0.3*	294	*14.1*	135	*9.3*	53	1,975	**1969**
311	193	118	55	*8.7*	319	*15.8*	156	*46.4*	78	1,975	**1970**
338	200	138	63	*3.9*	332	*16.5*	182	*15.3*	90	1,975	**1971**
392	242	149	60	*21.1*	401	*8.3*	197	*-4.1*	86	1,975	**1972**
346	185	161	81	*-23.7*	306	*8.1*	213	*35.2*	116	1,975	**1973**
392	219	173	152	*18.4*	363	*7.1*	228	*86.8*	217	1,975	**1974**
393	188	205	250	*-14.0*	312	*18.8*	271	*64.3*	356	1,975	**1975**
485	232	253	285	*23.3*	384	*23.4*	334	*14.0*	406	1,975	**1976**
509	226	283	238	*-2.7*	374	*11.7*	373	*-16.5*	339	1,975	**1977**
540	228	311	316	*1.2*	378	*10.0*	410	*32.4*	449	1,975	**1978**
591	225	366	506	*-1.5*	373	*17.4*	482	*60.2*	720	1,975	**1979**
639	224	415	589	*-0.5*	371	*13.6*	547	*16.6*	839	1,975	**1980**
متوسط نسبة النمو السنوية، %											
5.9	**4.3**	**11.3**	**17.0**								**1958 -1953**
7.1	**4.3**	**10.6**	**17.5**								**1980-1959**
6.4	6.5	6.3	3.9								**1969-1959**
7.4	**1.8**	**13.4**	**29.0**								**1980-1969**
5.6	*1.3*	*11.4*	*33.2*								***1975-1969***
9.2	*2.3*	*14.4*	*19.7*								***1980-1975***

المصدر: الأمم المتحدة، *UNdata*، http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a202. وتثار هنا ذات الملاحظة الواردة في الجدول (4) أعلاه حول بيانات الأمم المتحدة بأسعار سنة 1964 للسنوات 1953–1967 وبأسعار سنة 1975 للسنوات 1968–1980. إذ كما في الجدول (4) تم اللجوء، لحل المشكلة الناتجة عن ذلك، في ما يخص توحيد سنة الأساس، إلى البيانات الواردة في هاشم وآخرون (1970) لحساب نسبة نمو ناتج السنة 1968 (مقارنة مع سنة 1967) ولقد ورد ناتجي السنتين 1967 و1968 بأسعار سنة 1964 في هاشم وآخرون (1970) لكل من الأنشطة المبينة في هذا الجدول. ولقد وضعت نسب نمو نواتج الأنشطة لسنة 1968 هذه في هذا الجدول باللون الأحمر داخل خلايا وردية، تمييزا لها عن نسب النمو المحتسبة من بيانات الجدول نفسه.

ملاحظة: كما في الجدول (3) فأن متوسط نسبة النمو السنوية g محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية الأسية $Y_t = A\,(1+g)^t$ في هذا الجدول. أنظر الملاحظة (هـ) في الجدول (3).

مصادر الورقة

جاسم، عبد الرسول (2010) "نحو تقويم الاقتصاد العراقي – الحلول والمعالجات"، مجلة المنصور 2010.

هاشم، جواد، حسين عمر، علي المنوفي (1970) *تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950–1970*، وزارة التخطيط، بغداد.

الوقائع العراقية (2018) *قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم (4) لسنة 2018*، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4486، 9 نيسان/أبريل، https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4486.pdf.

حسيب، خير الدين (1963) *تقدير الدخل القومي في العراق 1953–1961*، دار الطليعة، بيروت.

حسن، محمد سلمان (1966) *دراسات في الاقتصاد العراقي*، آذار/مارس، دار الطليعة، بيروت.

كچەچي، صباح (2002) *التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته، الجزء الأول، للفترة 1921–1980*، بيت الحكمة، بغداد.

موقع بغداد اليوم (2019) "نص مشروع قانون مجلس الإعمار"، 18 أيلول/سبتمبر، https://baghdadtoday.news/ar/news/96321/نص-قانون-مجلس-الإعمار.

مرزا، علي (2018–أ) "ملاحظات على قانون شركة النفط الوطنية الصادر في 5 آذار 2018"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 آذار/مارس. وأعيد نشر نسخة منقحة منه في: علي خضير مرزا (2021) *اوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم*، المجلد الثاني. كتاب إلكتروني مجاني، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير، http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic__Energy_Iraq.pdf.

_____ (2018–ب) *الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، آب/أغسطس، بيروت.

_____ (2022) "استراتيجية وسياسات التنمية في العراق – تواضع جهود التنويع الاقتصادي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 28 آذار/مارس.

Jalal, F. (1972) *The Role of Government in the Industrialization of Iraq 1950-1965*, Routledge, London.